

الطبيعي والالهي لتقدمه بالآلية وقدم الطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة
الينا ولكون التعليم متدرجا من الاسهل الى الاصعب على ما
يقتضيه آداب الارشاد في التعليم قال وهو مرتب على ثلثة فنون
م الاول مباحث هذا العلم منحصرة في ثلثة فنون لان الاول في احكام الاجسام
الطبيعية من الاحوال الشاملة والثاني فيما يختص بالفلكيات والثالث فيما
يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال
الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري
فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي
الابعاد وغيرهما وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها
وتحركها على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني
او بالعنصريات كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث
وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها
يستحق التقديم كما يستحق الجنس لعمومه التقديم على الفصل على ما تقرر في
باب القول الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني
لشرف موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن
الثالث مما ينبغي ان يقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات
وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن



الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي
او عن الاحوال المختصة بالبسائط العلوية وهو باب السماء و
العالم او البسائط السفلية وهو باب الكون والفساد او عن
الاحوال المختصة بالمركبات لبعض لها صور حافظة للتركيب وهو باب
الآثار العلوية او التي لها صور من شأنها الحفظ فقط وهو باب المعادن
او التي لها صور من شأنها التنمية مع الحفظ وهو باب النبات او التي لها
صور من شأنها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان
او التي لها نفوس ناطقة من شأنها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان
فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المص اجمل في التقسيم فجعل
الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها
يبحث اما عن العناصر او عما يحدث منها قال فصل في ابطال الجزء الذي
اقول ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي
التصورية للعلم ويتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدي لكن
البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا يريد المص تحقيق ماهية
الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم ببيان تألفه من الهيولى والصورة
لكن هذا المط لما توقف على بطلان الجزء الذي لا يتجزى على ما سنطلع عليه
قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله

فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي وقعت خبر
مبتدأ محذوف او مبتدأ حذف خبره اي الاول من الفصول فصل
والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا
لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او العرض من الفعلية فالقائلون بالاجسام من
افراده بانضمام بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين
انه من جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة
بحيث يكون واحد منها وسطا بين طرفين والتالي باطل بيان الملازمة
ان الجزء الذي لا يتجزى ممكن بالفرض فتعدد افراده مع الترتيب المذكور
ايضا ممكن غير مناف له والامور الغير المتنافية اذا امكن كل واحد
امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة مترتبة على الوجه
المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهوره بل بادر الى بيان بطلان
التالي وتقريره انه متى جاز وجود اجزاء على الترتيب المذكور فاما ان يلاقي
الوسط كلا الطرفين او بعضه والاول باطل والا لزم تداخل الاجزاء
المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم
عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد ووجوب ان يكون حجم الجميع
والثاني الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد الطرفين
من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه فينجزى الوسط

و قد عرفت انه لا يتجزى بعد و اذا بطل الثلاثة تعين بطلان المقدم
و هو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه و هو المطلوب فان قيل
لا نم ان الوسط ان منع تلاقي الطرفين لزم انقسامه و انما
يلزم ان لو حصل فيه جزآن و هو مم غاية ما في الباب ان يكون له
نهايتان يلاقي كل واحدة منهما طرفا و لا يلزم من حصول نهايتين
حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان اختص محل النهايتين من
الوسط لم يتميز احديهما عن الاخرى في الوضع فلا يلاقي احديهما الا
الطرفين و ان اختص للاول دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح و انه مح
و الا لزم الانقسام قطعا و ثانيها ط و ثانيهما انه متى جاز وجود الجزء
الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على
ملتقى الآخرين و التالي بط اما الملازمة فلما ذكرنا في الوجه الاول و
بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من الملتقيين
او يلاقي احدهما دون الآخر او مجموعهما او كل منهما و الاول يستلزم
عدم تلاقي الاجزاء و الثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه و الثالث
تجزي ما فرض على الملتقى و الرابع تجزيها باسرها و الكل خلاف المفروض و بطلان
التالي يستلزم انتفاء المقدم المستلزم للمط و على هذا التوجيه لا يرد
الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى اي على نقطة الفصل من غير ان يلاقي

يلاقي شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرناه قال
فصل في اثبات الهيولى اقول كل جسم فهو مركب
من جزئين جوهريين اولهما الحال و ثانيهما المحل يسمى الحال الجوهري
صورة جسمية و ثانيهما صورة نوعية و يسمى الثاني المحل
مادة و هيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها
في الجسم ببرهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد الثلثة
المدرك منه الجسم في بادي النظر و اما الصورة النوعية فسيأتي
البرهان على اثباتها و اما الهيولى فهي التي نريد الان اثباتها
بالبرهان في هذا الفصل و البرهان عليه ان الجسم المتصل
اعني الذي ليس له مفاصل و اجزاء بالفعل بل هو متصل في
نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك
من القناجر و ما يتركب منها لان اي جسم فرضناه منه [illegible]
فهو اما ان يكون مشتملا على الاجزاء بالفعل او لا فان لم
يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل و ان اشتمل عليها
فاجزاؤه اما ان يقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا
فان لم يقبل الانقسام فيها فهي اما الجزء الذي لا يتجزى او ما يتشابه
تنتهي بالاخرة الى ما مر فيلزم الجزء الذي لا يتجزى و هو بط و ان

قبلت الانقسام فيها تكون اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء
بالفعل فتكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على
الاجزاء بعد فيها الكلام المذكور واما ان يؤدي الى الاشتمال
على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم بالفعل
من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم
الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام
غير منقسمة بالفعل فتكون اجساما متصلة فثبت ان في
الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكي اجساما متصلة
وهذا الجسم يطرء عليه الانفصال على ما شاهد فلا بد ان
يكون فيه شيء يقبل الانفصال الطاري عليه اذ لا بد ان
الانفصال على ما قابل له فنقول فالقابل للانفصال في الجسم
اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم
المسمى بالجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر
المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدرك منه اولا او شيء
آخر غيرهما لا سبيل الى الاول والثاني وهو ان يكون القابل
للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته

بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل بعينه الانفصال
و القابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال
والانفصال في الجسم بالضرورة فانه محال فتعين الثالث
وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة
والمقدار وهو المعني بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب
فان قيل غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا
مغايرا للصورة ومقدارها قابلا للانفصال لكن لا يكفي
هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك لو ثبت
انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلنا
ليس المعني بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج
الى القابل بل معناه زوال الاتصال عن الجسم وحصول
اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل
الاتصال الواحد قبله والاتصالين الآخرين بعده حتى
ان قبول الانفصال هو قبول الاتصال الواحد والاتصالين
منه لغرض [illegible] اثبتنا في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها
يكون محلا .. الاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون
محلا للصورة الجسمية فهو هيولى اذ لا نريد بالهيولى الا جوهرا

محله الصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة
الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر متصل اى ذو اجزاء
مفروضة مشتركة فى الحدود والنهايات وله اتصال وهو
كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية
الجوهر المتصل بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر
اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا
بل جوهرا مغايرا فعند طريان الانفصال يزول الاتصال
الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه ويحدث
متصلان آخران مع اتصالين آخرين فلو لم يكن فى الجسم شئ
سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم
انعدامه بالمرة وحصول جسمين آخرين لا عن شئ وانه بديهى
البطلان فثبت ان فى الجسم جوهرا موصوفا لذلك الاتصال
كلما تعلقت به قبل الانفصال جسمية واحدة تعلقا [illegible]
للامتياز الوضعى بينهما و [illegible]
الانفصال على الجسم يزول [illegible] جسم واحد [illegible]
به جسمان آخران وكذلك [illegible] هذه الجسمية [illegible] وسيلوح
التعلق بحيث يكون بطريق كون الجوهر الباقى بها جسمين و [illegible]
[illegible] حالة فى الجوهر [illegible]

الباقى اما اولا فلان التعلق بينهما ليس بان يكون بطريق
بطريق حلول احدهما فى الآخر او بطريق حلولهما فى محل ثالث
والثانى معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق
حلول الصورة الجسمية او العكس لكن الحق هو الاول لان
زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة اخرى تحل فيه معقول
دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص
الناعت اى التعلق الخاص الذى يصير به احد المتعلقين نعتا
للآخر والآخر منعوتا والاول اعنى النعت حالا والثانى اعنى
المنعوت محلا كالتعلق بين لون البياض والجسم المتصف
لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا به بان يقال
جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضى منعوتية
الجوهر الباقى بالجسمية فان الجوهر الباقى بالجسمية يصير جسما
كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة
الجسمية الموجود فى الجسم انما محل للصورة الجسمية فيكون
هيولى فاذا ثبتت الهيولى للجسم القابل للانفكاك ثبت فى
الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اى الحقيقة المنسوبة
الى المقدار المستلزمة اياه وهى الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام

كلها الا ان يكون بذاتها غنية عن المحل اولا بل تفتقر اليه بحسب ذاتها
لانها مع قطع النظر عما يقارنها و ينفصل عنها ان امكن
وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب الذات والا فتفتقر اليه
بحسبها والاول اي كونها غنية عن المحل بحسب الذات محال والا لزم
استحالة حلولها في المحل لان الغني بذاته عن شيء يستحيل ان يحل
فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يوجب الافتقار فلو حل الغني بذاته
عن شيء فيه لتخلف عن الذات مقتضاها وانه محال فتعين الثاني
وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات
لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة الجرمية
اينما توجد تكون حالة في المحل وهو الهيولى فتكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة
على المصادرة على المطلوب لان الاصل في هذه الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن
مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال المتوقف على وجودها
اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى لانها
حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود الهيولى
بوجودها وهو مصادرة على المطلوب واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصالية
التي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل ووجودها الثابت بالدليل لا كونها الصورة بالمعنى المصطلح

بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان
اللازم من ذهاب الخطين الى غير النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواقع
بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما ولا يتضح هذه المقدمة
حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمة
الاولى ان الخطين الممتدين من مبدا واحد الى غير النهاية
يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدا واحد مثل نقطة آ خطان غير
متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد
عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج
لكان مساويا لكل من خطي اب اج حتى يكون ابج مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث
يكون بعداهما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ و يكون كل من آد آه ذراعين
حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث
اده ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور
كنقطتي ز ح و نصل بينهما بخط ز ح حتى يكون كل ضلع من اضلاع ازح
ثلثة اذرع ثم نفرض ط ي ثم ك ل ثم م ن س ع على الوجه المذكور و هكذا
الى غير النهاية والمنفرج البعد الاول والذي بعده اعني ده البعد الاول

وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة
في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية واذا تمهدت هذه المقدمات
الثلث فنقول لنرسم امتداد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية
لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية مترايدة بقدر واحد هذا
بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة
الثانية فبحكم المقدمة الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية
في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير
متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين حاصرين
فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور واما بطلان
القسم الاول من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت
متناهية لاحاطت بها اما حد واحد او ان تناهت بحيث تناهي ابعاد
في الجهات كلها او حدود لكن [illegible] فتكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة
الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود
كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لا بد له من مخصص
فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا
منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص
اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها او هما باطلان والا لاشترك

وهكذا الى غير النهاية ولنرسم خطي ا ب ج البعد الاصل والذي بعده
اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث
وعلى هذا الترتيب
الثالثة ان كلا من تلك الابعاد
مشتمل على البعد
الذي قبله وعلى زيادة
مثلا
البعد الاول
اعني
د ه مشتمل
على
الاصل

البعد الاصل
البعد الاول
البعد الثاني
البعد الثالث
البعد الرابع
البعد الخامس
البعد السادس

اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني و ز مشتمل على د ه وزيادة
ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل
مشتمل على زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير
المتناهية التي فوق الاصل الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير
المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة
والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان لا يوجد في تلك الابعاد بعد
هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه
محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان
في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني
المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا

الاجسام كلها فى الشكل لاشتراكها فى الجسمية ولوازمها واما عارض من
عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل
للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال الشكل لانه يوجب زوال
العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله انما يكون
بالاتصال او الانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية
المجردة هنا هيئة وهو القسم الاول من الثانى واذا بطل التالى بقسميه بطل
المقدم وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المط واعترض على هذا الدليل بانا لا نم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون
الا بالاتصال او الانفصال فان الشمعة مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة
من غير ان يتصل بها شئ من خارج او ينفصل عنها شئ واجيب عنه بانا
لا ندعى ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعى ان اللازم
اما الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لواحق المادة وتوارد الاشكال
المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم
الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة
فان هذه المقدمة ليست بديهية ولم يقم عليها برهان هكذا قيل والحق
ان تبدل الاشكال فى الجسم لم يكن الا بالاتصال او الانفصال لان تبدلها اما
بانضمام شئ من خارج الى حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال

بانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما فى الشمعة وانتقال اجزاء
الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها
عن بعض وهذا حق عند الانصاف وترك المعاندة واما الزام الاستدراك
بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكفى ذكره فى الدليل وكان
ذكر الاتصال والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعال ففيه
تعيين الطريق وهو ليس من داب المناظرة فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق
للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مقارنة الهيولى على كل ولعله التفاوت
وان كان ذكر الانفعال كافيا فى اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره
هذا القائل فصل فى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة اقول يريد
ان يثبت فى هذا الفصل تلازم الهيولى والصورة وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير
ذات وضع والمراد بالوضع هاهنا كون الشئ مشارا اليه بالاشارة الحسية
والقسمان باطلان فيبطل كون الهيولى متجردة عن الصورة اما بطلان
القسم الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والثانى باطل لان الجوهر الذى له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسمة والا لكانت
جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان تنقسم فى
جهة واحدة فيكون خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم فى جهة واحدة
خط واما انها مستقلة فلانها جوهر او فى جهتين فيكون سطحا مستقلا

لمثل ما مر في الخط او في ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة
اما الاول فلاستحالة الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط
بين الخطين بهما طرفا سطحين فاما ان يحجبهما عن التلاقي فيكون ما به يلاقي
احدهما غير ما به يلاقي الآخر فيلزم انقسامه في العرض وانه محال او لا يحجبهما عنه
فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة
واما الثاني فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط
بين سطحين بهما طرفا جسمين فاما ان يحجبهما عن التلاقي او لا وكلاهما باطلان لما
مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى
والصورة وقد فرضناها مجردة هف واعلم ان السطح والخط والنقطة
اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف
للمقادير عندهم فان النقطة عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو
نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا
مستقلين حيث ذهبت الى ان الجواهر الفردة تتألف في الطول فيحصل
منها خط والخطوط تتألف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتألف
في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لانه محاله
اذ المتألف من الجوهر لا يكون عرضا واما النقطة المستقلة فانه قالوا انها
هو الجوهر الفرد لا غير اذ لا يفهم من النقطة المستقلة الا ذو وضع غير منقسم
وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد فالمهيولى على تقدير كونها ذا وضع غير منقسم

لا يكون نقطة عرضية لانها جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر الفرد بعينه
فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فيسقط الاعتراض المبني
على زعم تغايرهما مع جوابه واما النظر الوارد في استحالة تداخل الخطوط
لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل
الخط المستقل المتوسط بين الخطين الواقعين في احدهما لم يكن المجموع اطول معا
اطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما
لكن المفروض انه متوسط هف واما بطلان القسم الثاني فلان الهيولى لو كانت
غير ذات وضع باقتران الصورة فتصير ذات وضع اما ان يحصل في
جميع الاحياز او لا يحصل في شيء منها او يحصل في بعضها دون بعض والاقسام
باسرها مستحيلة اما الاول والثاني فلاستحالتهما بالبديهة واما الثالث فلان
حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء لتساوي نسبتها الى الكل
والحصول منها محصول بها او ببعضها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال
والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص ببعض الاحياز لا تدفع
بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد لكل تخصص
كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا
التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع
تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الاجزاء

المائي الى الهواء او بالعكس وانتقالها بعد الانقلاب الى الجزء المعين
من اجزاء حيز الهواء او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى
جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه فغير وارد لان تساوي النسبة في صورة
النقض ممنوع فان الجزء المنقلب من الماء والهواء له قبل الانقلاب وضع محاذي
مع بعض اجزاء حيز المنتقل اليه وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق
له اعني المحاذاة المذكورة يقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في
ذلك الجزء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى
المجردة فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا ليقتضي لها
وضعا لاحقا فحصولها على بعض تلك الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون
ترجيحا بلا مرجح فلئن قيل المحال المذكور انما لزم من فرض تجرد
الهيولى المجردة ذات وضع باقتران الصورة اليها فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى
المجردة بعد تجردها فلا تصير ذات وضع باقتران الصورة فلا يلزم المحال قلنا
الكلام في هيولى الاجسام فانا بعدما اثبتنا الهيولى في الاجسام اتجه لنا
ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة
عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع ثم صارت
بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانها
لم تكن مجردة لاستلزامه المحال المذكور وحصل لنا ما هو مقصود من النظر واما

واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها بالبحث ولا وقع فيها النظر
اصلا ولا بنا في وجودها وعدمها ما نحن بصدد اثباته من استحالة
تجرد هيولات الاجسام فلو وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات
وتسميتها هيولى يكون مجرد اصطلاح قال فصل في
اثبات الصورة النوعية ثم اقول لما فرغ من اثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية فقال لكل
نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك النوع
نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتحصيل
لتحصله بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود
يجب ان يعلم ان المقتضي لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة
ليس امرا خارجا عن ذلك الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة
ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج
عن ذاته فلو لا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه
بحسب الذات وهذا ظاهر جدا واذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع
من انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحصول
في ذلك الحيز فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاولى باطل لاستلزامه

اشتراك جميع الاجسام في الحيز وكذا الحيز لاستلزامه كون القابل فاعلا
واشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث
وهو المط وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي للاختصاص
فاعلا خارجا مع التخلفات الملتزمة في جوابه وهذا ظاهر عند المتأمل
واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم
اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول
للصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون بعض
الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي
لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شيء
منها عن الاخرين قال ـــ هداية اقول ـــ من عادة المص في
هذا المختصر اذا اراد دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك
الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم او الاشتباه نوع من ضلال فدفعه
يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة وقع
الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها
هداية على ما هو دابه قال ـــ اعلم ان الهيولى الخ اقول ـــ يريد
بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في
المقام وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة للآخر او لا بل يكونان
معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب ان يكون العلة موجبة

ليتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم
بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حيث يثبت التلازم جزما اما في
القسم الاول فلاستلزام كل من العلة الموجبة والمعلول صاحبه واما في القسم
الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها تستلزم
المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر وهو تحقق التلازم واذا تقرر هذا
فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمتان فاما ان يكون الهيولى
علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة ثالثة منفصلة
والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية لتقدمت بالوجود عليها تقدما
ذاتيا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى متأخرة
الوجود عن الصورة بحسب الذات لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود
الى الصورة فلا يكون الهيولى علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض
بان التقدم الذاتي اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم
تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير المذكور
ان الهيولى متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها الذاتي اللازم
من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير
الذي ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت
عليها بالوجود اذ العلة الفاعلية متقدمة بالوجود لكن الهيولى لم تثبت متقدمة
بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لما ثبت من تلازمهما

من التلازم اذ اللازم من العلية هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم
التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك المحال
واما الشرطية المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت الهيولى علة للصورة
لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد بتاليها
ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ
غاية مالزم من دليله ان الهيولى على تقدير عليتها لا ينفك عن التشخص ولا يلزم
منه ان يكون للتشخص دخل في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد
ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا ينفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان
التالي مم اذ لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية
وتاخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان يكون
الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه يقول به منفصلا
الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها الا مع الشكل او بالشكل
لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على
ما بين ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها القابض
عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها مع الشكل لزم ان يتوقف عليه
وبه لئن توقف عليه فوجوب وجودها اما مع الشكل او بالشكل والهيولى المتاخرة
عن الشكل لما تبين ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على
الشكل او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان يتقدم

ان يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم
لكن الصورة مع الشكل او به على ما مر آنفا هذا ما ذكره المحقق ولكن
ان ذكر معية الهيولى للشكل ههنا مستدركا مع انها لا يطابق للواقع
اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة لما كانت بمشاركة الهيولى
تقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا يكون معه واما الاستدراك فلانه يكفي
ان يقال لو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى
متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم على
الشيء متقدم عليه فيكون ذكر المعية مستدركا لحصول المط بدونه ولما
بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان
لعلة ثالثة منفصلة فقصد فرهما عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون
بحيث كل منهما عن الآخر اما اولا فلانه يتحقق امتناع تالف الجسم منهما
ضرورة امتناع تالف الماهية الحقيقية عن اجزاء لا ارتباط بينها اصلا واما
ثانيا فلما بينا ان الهيولى تفتقر في ان تتقوم بالفعل الى مقارنة الصورة ولان
الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في
البقاء لان الصورة التالفة لم يعقبها بدل منه صورة لعرى انعدمت
الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة
للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في الشكل

ى ذلك ظاهر واعترض على هذا بان افتقار الصورة فى تشكلها الى الهيولى
يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان
الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم ههنا ليس تقدم
الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافى القاعدة المقررة عندهم
واما الجواب الذى ذكره المعترض فى حله لان شريكة العلة هى الصورة
المطلقة والمفتقرة الى الهيولى فى التشكل هى الصورة المتشخصة المتأخرة
عن التشكل فهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار بينهما على
الوجه المذكور دورا فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه
بان القول بافتقار الصورة فى بقائها الى الهيولى يؤدى الى القول بعرضيتها [?]
وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة فى التشكل يؤدى الى الدهر لثبوت
افتقار الصورة الى الهيولى فى التشكل فالكل ... الدهر فانه مدفوع
لا بما قاله هذا القائل فان كون الشىء علة قابلية لعرض قائم بشىء آخر غير معقول
بل بان اللازم مما فرضناه هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الآخر وظاهر
انه ليس بدور قال فصل فى المكان اى اقول لما فرغ
عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعى الذى هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع
فيما هو المقصود فى هذا الفن اعنى البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية
فبدأ بما هو اشهرها وهو المكان فحقق اولا ماهيته فى هذا الفصل وانبت

واشبه انسب بعد ذكر فى الفصل السابق لهذا الفصل ونحن نريد
ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء فى تحقيق ماهية المكان
فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شىء من شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة
فى وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا بفى جوابا للسؤال عن الجسم بأين هو
كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه فى داخل الكوز وانما صح انتقال
الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان واشتراكها بينه وبين سائر
ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان يسقط ههنا عن درجة الاعتبار
اشتغالا بما يندفع به الاعتراض الوارد عليها مع التعسف الملتزم فى جوابه
فالنسبة المذكورة لذلك الشىء خاصة له لازمة شاملة لافراده نعتبرها اجمالا عندهم
وصلح بذلك لان يقع لهم نزاع فى تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء
كالمعلم الاول والشيخين ابى نصر وابى على ومن تابعهم الى ان ذلك الشىء هو
السطح الباطن من الجسم الحاوى هو الشىء الذى ينسب اليه المحوى كالسطح
الباطن بكلمة فى كما يقال كرة النار فى مقعر فلك القمر وذهب آخرون
الى ان ذلك الشىء هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة
منهم افلاطون يزعم ان الخلاء الذى ينسب اليه الجسم بفى بعد موجود فى
الخارج مجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه
البعد المفطور وفرقة يزعم انه لا شىء محض وهم المتكلمون القائلون بان

لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا
بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء
الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول
بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من
شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار
يجعلونه حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه
خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ مع قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام
فيكون لا شيئا محضا ونفيا صرفا لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في
الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا مفطورا
وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم ما كان لا شيئا محضا ونفيا صرفا
والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم من غير ان
يعتبر معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول
فظاهر والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون حيزا
طبيعيا اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك ففي عدم الحصول لا يكون
الفراغ حيزا فينقطع نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه
الحصول فيه اذ طلب الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء

الحكماء والمتكلمين واقع في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى
امتناعه لامتناع كل من الفراغ الموهوم والبعد السلبي اما الفراغ الموهوم
فلانه على تقدير الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع واما البعد السلبي
فلانه يفضي الى كون ما جعلوه فراغا موهوما لا شيئا محضا وهو ايضا
ممتنع على ما ستعرف بيانه عن قريب والمتكلمون ذاهبون الى الامكان
بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم وان لم يحكموا بوجوده بل بانتفاء
الابعاد وبامكان البعد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين
لا يوجد بينهما جسم ثالث يلاقيهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا ونفيا صرفا
هذا التحقيق فنقول لما كان المذهب الاول هو المختار عند المحقق اراد ان يبينه في
هذا الفصل فقال المكان هو اما الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول
باطل فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور سواهما
يوجد له الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان المكان
مشار اليه بهنا او ذاك بحسب الخارج وكل ما هو شانه فهو موجود
واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء المفروض
فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن
المادة على ما ذهب اليه افلاطون وايا ما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع
بموجود واما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم

هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه لا شيئا محضا وهذه الصفة
ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان فان
الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين مثلا والقابل للزيادة
والنقصان يمتنع ان يكون لا شيئا محضا فيمتنع صفة كونه لا شيئا محضا
وامتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى
اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد
مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان
الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني
وهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يثبت بعد قال

فصـــل في الحيز اقول كل نوع من انواع الجسم الطبيعي عنصرا
كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز لا محالة
فحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون للطبع او للقاسر والثاني منتف لفرض
عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز حيزا طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم لطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما المركب فحكمه في الحيز
حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل
بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم
من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في

المعتدل الحقيقي ما يكون اجزاؤه متساوية بحيث لا يغلب شيء منها على الآخر

في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظ واما الثاني فلانه في تلك الحالة
اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن
الذي حصل فيه اولا طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي
حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا واما الثالث فلانه
ح اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وح اما ان يتوجه الى شيء منهما
او يقع منهما في جهة فعلى الاول يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو ح
وعلى الثالث يميل الى احدهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم
الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام الثلثة باسرها بطل المقدم وثبت
انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المط واعلم ان المكان
والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان فانما يستعملونهما في معنى
واحد وهو السطح الباطن المذكور فظاهر قول المصنف فصل في المكان
وفصل في الحيز مشعر بتغايرهما معنى لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان
في الفصل المتقدم ومسارعته الى الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات
الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين
ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان
الاحكام وايراد لفظ المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما
فان حمل كلامه على اول الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم
واما معنى آخر لم يبينه باصطلاح جديد احدثه وعلى الاول يلزم مخالفته
لما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما هو الواجب عليه

لانه اصطلاح جديد يجب عليه ان يبينه

من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور وتفسيرها بالة الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه له يفيد انه تغيير لمذهب الخافقين محل النزاع اذ للحكيم ان يقول حالة الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم ولن حمل كلامه على بيان الاحتمال يلزم بطلان كلية الحكم الحاصل المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال ان المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب

فصل في الشكل قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد ولحد به كالشكل الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد بها او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي ينتج ان كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل متناه متشكل فلان كل متناه لا بد لن يحصل له عند تناهيه نهاية ولعدة او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون متشكلا لا محالة واما الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن الغواسر البتة لما ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القاسر والثاني منتف بالفرض فتعين



فصل

الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم فله شكل طبيعي وهو المطلوب في الحركة والسكون الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي ومع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فقدمهما او لا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون الموجود موجودا وقد فرضناه موجودا هذا خلف بل اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها من حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف للقدماء من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة التدريج موقوفة على

على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج موقوف
بالحصول في الزمان الذي هو يعرف بانه مقدار الحركة فتوقف الحركة
بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة
التدريج على معرفة الزمان وسند ان التدريج بديهي التصور او انه موقوف
بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة
عما ليس من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون
سكونا فهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء
غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك
الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم
ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه ينقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة
الجسم من كمية الى كمية اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار
الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء
منفصلة من خارج في اجزائه الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار
الجسم في الاقطار على التناسب بانحلال بعض اجزائه الحاصلة فالنمو حركة
الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن
الماء وتبرده فتسخنه حركته من برودته الاصلية الى السخونة بلا فاة
المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك ويسمى هذا
بمفارقة المسخن

هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى آخر
ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم
من وضع الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض تنقسم الى
ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته
لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها
له بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية
العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ على ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك
للجسم ان كان تحريكها له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية كحركة
الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكها مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة
الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال

فصل في الزمان ثم اقول مطالب هذا الفصل ثلثة
الاول التنبيه على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث
بيان سرمديته اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك
احديهما سريعة والاخرى بطيئة وفي هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع
مسافة اطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين
اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة

وقطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين يعني انا نعلم بالضرورة ان
بينهما امرا موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع
المسافة الثانية بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذه الصورة
اما لمجرد توضيح ابنية هذا الامكان او لبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع
ابنية او لا مركونوا الاول يستلزم الاستدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه
فرض حركة واحدة بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها او
تركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في
الفرض المذكور امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ
السريعة وتركها والآخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض
اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين والثاني غير بين
فلا بد من بيانه لنتكلم عليه قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان ان آنية وفرض
الحركتين لدفع وهم يرد على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا الحركة
الواحدة في مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع تلك
المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة نفسها لا امر آخر
وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظهر
ان بين اخذ السريعة منهما وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافتين المسافة
الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء المعين وذلك الامر مغاير للكلي

من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين فوضح ان بين
اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة يسع قطع المسافتين بالسرعة
والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان في الوجود
حركات كثيرة متخالفة في الاخذ والترك مع فرضها جميعا والامكانات الواقعة
بين اخذ تلك الحركات وتركها لا بد ان تكون متخالفة بالزيادة والنقصان
وغير ثابت اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة
هي امكانات اجزاء قطع المسافة او امكانات اجزاء قطع المسافة هي
امكانات قطوع اجزاء المسافة لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء
المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة في الوجود لانها
متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان قطع النصف الاول
من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الاخير منها ضرورة ان المتحرك
ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع النصف
الاخير منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا متقدرا غير ثابت ولا نعني
بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب واما الثاني فهو
ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدارا للجسم
او لهيئة من الهيئات القارة او لهيئة الغير القارة لان المقدار لا بد له من محل
وهيأته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة القارة لان الزمان غير قار

على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئة القارة لزم ان يكون غير القار
مقدارا للقار وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم فان
مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وهو ممتنع واذا ثبت انه ليس مقدارا للجسم
ولا لهيئة القارة تعين انه مقدار لهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة
للجسم ليست الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان
لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية او نهاية وهما محالان اما الاول فلانه
لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا يكون الا بالزمان
فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو محال
واما الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية وهو محال بمثل ما مر من البيان واذا ابطل التالي بقسميه بطل المقدم
وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب وليس لقائل ان
يقول القبلية الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية كعدم الزمان بالنسبة اليه
لا تستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض
الآخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان
لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا يجتمعان انما يكونان بالذات لاجزاء
الزمان واما لغيرها فانما بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه لكن

لا اتصافا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون الزمان
من اجزاء الزمان اولا فيها واقعا فيها والاول محال والا لزم ان يكون الشيء
وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وهو اما ان يكون الزمان
الثاني عين الزمان الاول وهذا ايضا محال لاستلزامه كون الزمان الشيء
ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون الزمان
وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان
فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل سالما عنه قال الشيخ
في الفلكيات اقول لما فرغ من مباحث الفن الاول شرع
الآن في مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول
فصل في اثبات استدارة الفلك وليتقدم على اثبات المطلوب ما يتضح
به فيه وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة
على الزوايا القوائم ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة
للابعاد الثلثة هي الجهات الست التي تقع اشارات الجمهور اليها
مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الاول الواصل
بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض
وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي
امتداد الطول حال كونه على الوضع الطبيعي فوق فما يلي قدميه منهما تحت



في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين غالبا من نهايتي امتداد العرض
يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد
العمق قدام وما يلي الظهر منهما خلف اثنان من هذه الجهات الست وهما
الفوق والتحت حقيقيان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس مفهوميهما
لا باعتبار اضافتهما الى شيء خارج عنهما ولهذا لا يتبدلان اصلا فان كل
واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب
والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما
يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه في الوضع
الطبيعي للانسان وهو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع الى الانتكاس
لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما
الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس
الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة
فوق او تحت اعتبرت معها اضافة الى شيء ثالث فصارت بها جهة والى المقابل
ذلك الشيء اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا يتبدل بتبدل
الاضافات فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها
واقعا فيما يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك
اليسار انما هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فيما يلي الاضعف

اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا
وبالعكس بانقلاب الاضافتين واذ قد مهدت هذه المقدمات فحري بنا
الان ان نرجع الى اثبات المطلوب ونقول كلما كان كل واحدة من الجهتين
الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد
ماخذ الحركة اي في الامتداد الذي ياخذه ويقع فيه الحركات المستقيمة كان
الفلك مستديرا لكن المقدم حق فالتالي مثله اما انها موجودة ذات وضع
فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنعت الاشارة وتوجه المتحرك بالحركة
المستقيمة اليها لانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة
او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ
الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا
توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما
يتحرك الى الشيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الاشارة الى
الجهات الحقيقية ليست بممتنعة لوقوعها فان الناس يشيرون اليها
وكذا توجه المتحرك اليها ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها
يتحرك الى جهة الفوق وبعضها يتحرك الى جهة السفل فثبت ان كل واحدة
من الجهتين الحقيقيتين موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ
الحركة فلانها لو انقسمت فيه فلا اقل من ان يكون لها جزآن فاذا وصل
المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان لم يكن القصد

هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد فضل في ذلك اصلا اذ لا يراد بالقصد الا
ما ينتهي اليه الحركة بوصول المتحرك اليه فان استمر على الحركة فحركته في هذه الحالة
اما الى المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي
المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير وان كان عنه لم يكن الا ابعد منها لكن المفروض
انهما جزءان لها هف فثبت انها غير منقسمة وبه يتم حجة المقدم واما الملازمة
فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية
لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في ماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا
للانقسام في سائر الامتدادات فهي اذا موجودة جسمانية متعلقة بمحل متعينة
الوضع في ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء
وتعين وضع الموجود في مستحيل واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل
نحو جسم وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة
تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة
يطلب احدهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما بالطبع فان قيل عدم
اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان تحددهما في ملاء متشابه واحد وهو غير
لازم لجواز تحددهما في ملائين مختلفين قلنا تحددهما اما ان يكون في ملاء
واحد متشابه او في ملائين مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما
ذكرنا والثاني يستلزم عدم تعينهما لان كل واحدة منهما يتحدد في
ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعين شيء من

تلك الحدود لان يكون جهة منها دون سائر الحدود مع تشابهها ترجيح
بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لان يكون تلك الجهة فتبقى الجهتان غير
متعينتين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان
وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا ملاء متشابه فتعين وضعهما انما يكون في
اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة به فالملاء الذي يحدد
الجهتان لا بد ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا يجب
ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق
ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدد
اذ لو لم يكن غاية البعد عنه بل كانت حدا اخر من البعد لزم تبدله بصيرورته
فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد منه بالنسبة الى الحد الذي
فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول [illegible]
لان جهة الفوق هي جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا
كان الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا
جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو بط لما
ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا تتبدلان اصلا وغاية البعد عنه لا يتحدد
بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه
محدودا وليس كذلك فان قيل لم لا ادعيتم هذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به

محدودا



فالجسم الكري ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به
فلا نسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري النقطة المركزية
التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى
بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه تساوي بعد المركز عن سطح الكرة
في جميع الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد الاخفى في الجسم المكعب يتحدد به البعد
الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة
بالفعل في المكعب والنقط التي تفرض فيه ماثلة من النقطة الوسطية
الى كل واحد من السطوح كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل
له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد
في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد
كري والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من المركز واختلاف
تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط غير معتبر لابتنائه
على الامور الموهومة الغير المحققة فيكون المركز غاية البعد في الجسم الكري
فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وهي الفوق وبمركزه جهة البعد عنه وهي التحت
فثبت ان المحدد على تقدير وجوده لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى الجهتين
فاذا فرضناه محددا للجهتين لا يكون محددا لهما بل محددا للجهات على تقدير كونه
جسما واحدا يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض

بعض تلك الاجسام محيطا ببعض او لا والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد
من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بشيء منهما لانه
لا يتعين حد فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا و يوجد فيه حد آخر
هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد
من احد الجسمين النهاية التي عند الآخر فهي غاية القرب من الآخر فلا يوجد
في الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية
البعد والاولى ان يقال لو كان تحدد الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما
بالآخر لتعين ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا
يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل
فيهما وايا ما كان فهو لا يتحدد بهما اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن
الجسم غير متحدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد
البعد، وغاية الداخل في احدهما ليست غاية البعد عن الآخر لان البعد الداخل
في احدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم
ان لا يكون الفوق جهة واحدة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل جسم من الجسمين
يخالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة متعينة يقصدها بعض
الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الآخر فلا يكون جهتين مختلفتين
يتحدد كل واحدة منهما بقرب جسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الاخرى

فان قيل لا حاجة في تحدد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار
القرب بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل
منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد قلنا البعد
عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبر معتبر ام لا والبعد عن الجسمين
لا يلزم ان يكون قريبا من الاخر لاحتمال وقوعه في سمت غير الامتداد
الواصل بينهما فالبعيد عن احدهما الذي ليس قريبا من الاخر يكون جهة
حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية
ليس الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة
لو لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها
ببعض وبه يحصل المطلوب لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا
او لا فان لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد فلا
يتحدد به اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه
غاية البعد عنه لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد
عن المحيط وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر فيقع
ويقع المحاط حشوا ولا دخل له في التحدد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا
كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان المحدد لها
جسما كريا ولزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكري محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة



الحركة لتحدد به جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ
لا نعني بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فتبين
ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة فلها وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ
الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة يتم الحجة على الكرة وهو المشكل لانه الفلك
قال فصل في ان الفلك بسيط اقول الجسم اما بسيط او مركب
لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبائع او لا والاول المركب
كالمواليد المتالفة من العناصر المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر
فان كلا منها لم يتالف من اجسام مختلفة الطبائع والمقصود من هذا الفصل
لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل
الحركة المستقيمة ذاتا وجزءا وكل ما لا يقبل الحركة ذاتا او اجزاء فهو بسيط
ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما ذكرنا في الفصل
السابق وكل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل
للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله
لان طلب الجهة وتركها انما يكون بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو
لا يحدد الجهة لان محددها قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة
فينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة
المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى

واما اثبات تعدد الفلك فليس من وظيفة هذا الفن بل هو من مسائل الرياضي

فهي ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا
فكل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكرة
او الكرة والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك
مجموع كرات متلاقية بينها فرج مفطورة على حسب تلاقي الكرات فلا يحصل
من تلاقيها للفلك سطح واحد كرة متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح
واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق فاما القول بامتناع
كون الفرج مملوة بجسم فغير معقول لان الجسم المالئ للفرج ان لم يكن على شكله
الطبيعي كان جزءا من الفلك متشكلا بالشكل الغير الكري فنعيد الكلام فيه
وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات
متلاقية ان كان مركبا وايا ما كان لا يملأ الفرج وهذا بين لا خفاء فيه واما
الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل الغير الكري
لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون
الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف
ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القيد اعني ذاتا
او جزءا اشارة قدمناها في تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة
المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط
على الاشكال الغير الكرية فان العناية بها يتضح ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف

نكتة

خلف ايضا قال فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة
اقول المط في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك
قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدا ميل مستدير يتحرك به
على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان
عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذاة
معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعة
والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في الطبيعة اذ لو لم يشترك
الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا ومحاذاة
معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون الفلك بسيطا
وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست
من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس الطبيعة
وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول
باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين
الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المط واما الثاني فهو ان الفلك
ذو مبدا ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حالة
في الجسم مغايرة للحركة تقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق ويعلم
مغايرته لها الوجود بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ المسكن بها

ذكره

بحث الثاني و اذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون
الفلك ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة
وبطلان التالي بما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه
لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر من فاعل
خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل انما يكون طبيعيا او قسريا فيلزم
امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في احداث
الحركة و امتناع حدوث المعلول عن العلة التي لها آلة في احداثه بدون
تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة
فثبت الملازمة وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل
المستدير بالقسر لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع
خارجي لان طبيعة المقسور يقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا
عايق من داخل وهو الميل الطبيعي ولا من خارج لفرض عدمهما واذا وقعت
هذه الحركة بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من ان يقع في زمان معين لامتناع
وقوع الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة
بعينها وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فهذه الحركة
ايضا تقع في زمان لا محالة فيكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من
زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو قسناه بالنزم

الحركة مع العايق كهي لا معه وانه محال فلا بد ان يكون
بين[ـهما] نسبة مقدارية لكون احدهما نصف الآخر او
مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل مقدارين من نوع واحد لا بد
وان يكون بينهما نسبة مقدارية بذلك المعنى فلو فرضنا جسما ثالثا يساوي
كلا من الجسمين السابقين في الامور المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من
ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الاول
نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون
مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة عديم الميل مثل
مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تتزايد سرعة بحسب انتقاص الميل
المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في السرعة
لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما انتقص الميل بذلك القدر
لم يزد الحركة سرعة فيؤدي الى انتقاص الميل بالعدد المذكور مرة بعد اخرى الى انتفائه
الميل مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة في السرعة فان فرضناه معاوقا فاقتضى الميل
لا يكون معاوقا هذا خلف وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزد
السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك
القدر تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا متعددة فهو ممنوع
اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اول مرة ذلك وان اردتم به انه لا يكون

مسلم لكن

للمقدار المنتقص اقل مرتبة تاثير في المعاوقة فهو مما ... منه
ان لا يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص
الميل بذلك القدر لم يزدد الحركة سرعة فالاول لان يقال نحن نعلم بالضرورة
ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فالميل ولو بلغ
غاية الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب لكن معاوقته تكون
ضعيفة ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت السرعة لا محالة اذ
لولاه لم يكن الميل معاوقا من حيث انه ميل وقد ثبت انه كذلك ... حيث
ان انتقاص الميل يوجب ازدياد السرعة وازدياد ... في ذي الميل الاول
يزداد السرعة في ذي الميل الثاني وينتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زماني عديم الميل الى زماني ذي
الميل الاول بالفرض ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا اتحدت الحركتان
مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان طول الزمان في احديهما وقصره في
الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احديهما وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول
الى سرعة عديم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا تساوت نسبتا

سرعة واحدة الى سرعتين تساوت السرعتان اذ لو لم تتساو السرعتان
لا تتساوى نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ المثل الواحد لا يتساوى نسبتاه
الى شيئين مختلفين وهو واضح وكذا اعتبار في الاعظم فيلزم تساوي سرعتي
ذي الميل الثاني وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني في زمان
عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين سرعة وزمانا يوجب
تساوي المسافتين فالحركة مع العائق وهي حركة ذي الميل الثاني كهي لا معه وهي حركة
عديم الميل هذا خلف ونقول ايضا لو تحركت الاجسام الثلثة على الوجه المذكور
لزم وقوع حركة الجسم الثالث تلك القوة في تلك المسافة بعينها في زمان
حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل
الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل
وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت الحركة بطوءا وازداد الزمان
طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا
فاذا كان احد الميلين مثل الآخر في القوة كان الزمانان متساويين في الطول
واذا كان احدهما ضعف الآخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي
ضعف الزمان الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا ثبت
القول هنا لزم ان يكون نسبة زمان عديم الميل الى زماني ذي الميل الاول

هذه زيادة يوجب انتقاصها فينعقد ان انتقاص الميل في ذي الميل الثاني ازدياده

ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان
زمان ذي الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زمان عديم الميل وذي الميل
الثاني اليه متساويتان وكل ما تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد
تساوى المقداران والاول ظاهر عدم تساوي النسبتين فيلزم ان يكون الحركة
مع العائق كهي لا معه وانه محال وهذا المحال لم يلزم من فرض كون نسبة الميل
الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى الميل زمان ذي الميل الاول
لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للانقسامات
العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات
الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل
نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة النصفية والثلثية والربعية
الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين الميول واما الثاني فلانه
لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما للمحال وهذا مما يهدم الملازمة
لاستلزام امكان وجود الملزوم بدون اللازم فتبين ان المحال انما لزم من فرض
حركة عديم الميل فيكون محالة فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان
الفلك لما لم يكن فيه مبدأ ميل مستقيم لم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات
الباقية قد مر بيانها فتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة الجسمين ذوي الميلين
بالقسر من الامر المفروض في هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان المحال المذكور لم يلزم منها الا

الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي بالقسر
ممكن بل واقع كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية يتحرك بالقسر الى خلاف
جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان من وجوه احدها ان الامر انه
يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين تساوي زمان عديم الميل وذي
الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي
الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما يذكر في اثباته ممنوع
وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا
اقتضت بنفسها قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر
من الزمان ويكون لكل من الاخرين قدر آخر منه على حسب ميله فلا يلزم
تساوي زمان عديم الميل وذي الميل الثاني وذلك لانا مثلا اذا كان مقتضى
الحركة من الزمان في الفرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها
فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى
ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا
وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها نفس الحركة لعدم الميل المعاوق
فيه فلا يلزم تساوي الزمانين ولقبيح في هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها
لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا تقتضي
الا زمانا ما من الازمنة واما خصوصية الزمان فانما هي باعتبار الميل والمعاوق
لا ينفك الحركة عنها في الفرض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر

من الزمان بل الزمان المطلق فمقتضى الحركة في فرض الميل الاول ليس الا مطلق
الزمان اما الساعتان فهما من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول
اقتضى ان يكون الزمان الذي اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص
فمقتضى الميل الثاني هو ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم
الميل ايضا ساعة فيلزم تساوي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد
لانا لا نسلم ان الحركة لا تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بد له من الميل ولئن سلمنا
ذلك لكنه لا يفيد في الجواب لان هذه المقدمة وقعت في كلام السائل سندا
للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم
لا يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع
لكن لا نسلم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يندفع المنع ان لو لم يكن للسائل سند
لكن ههنا سند آخر اقوى من الاول وهو ان ذا الميل الثاني يشارك عديم الميل
في الحركة وسائر ما يتبعها لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود لعديمها دون الآخر
فاذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان شاركه ذو الميل الثاني فيها وله قدر آخر
من الزمان بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض
انما يرد على التقرير الثاني الذي لا يطابق المتن واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب
فلا ورود لهذا الاعتراض عليه وهذا كذا وثانيهما انا لا نسلم انه اذا فرض حركة ذي
الميل الثاني عايقا لم لا يجوز ان يكون الميل الثاني بالغا في الضعف الى حد لا يكون له
تأثير في المعاوقة فلا يكون عايقا وهذا الاعتراض يندفع بما اثبتناه لزاد وباد ربعة

سرعة الحركة بحسب انتقاص المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان
ضعف الميل وعدم تأثيره في المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور
الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية فسفسطة ظاهر
اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل انما يكون بسبب صغر الجسم لا يجوز ان يكون
بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن المندوف لان الهواء يتخلل اجزاء الجسم
بحسب انتفاشها واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العايق عن كونه
عايقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة او يعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغره
خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين على نسبة
الزمانين ان يكون من فرض حركة عديم الميل المحال لزومه من المجموع من حيث هو
مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل الا كذا واجيب عنه بان المحال اذا
كان لازما للمجموع كان المجموع محالا فاستحالته اما ان يكون لاستحالة احد الجزئين
وليس لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة حركة
عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين
لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع فان مجموع النقيضين محال مع
امكان كل منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد
الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لا لشيء منهما وفيما نحن بصدده

لاستحالة لصحة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة لعدم فراغ
وهو حركة عديم الميل فيلزم المط واما الاعتراض بان اللازم من الحجة لعدم الميل
وجوب اقتران الحركة مع عائق ما اعم من الميل وغيره ولان المحال المذكور هو كون
الحركة مع العائق كما معه فاللازم من استحالته ليس الا ان الحركة مع عائق ما
ولا يلزم ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا والجواب عنه بان الحركات
لما فرض اشتراكها في عدم العائق الخارجي ثبت ان التفاوت بينهما بكون بعضها
مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب المعاوق الداخل الذي هو الميل فضعيفهما خبط
ظاهر لانه قد تبين من البرهان المذكور ان السبب في حركة عديم الميل ويلزم من
هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا ابين
لا ستر به واما الحكم الثالث فهو ان الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا
قد بينا ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبايع مختلفة بل له طبيعة واحدة
مقتضية للميل المستدير فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة
مقتضية لامرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة
معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير يقتضي الانصراف عن ذلك الوضع المعين ولو كان في
طبعه ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
للمتنافيين وانه محال هذا هو تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي

تقتضي الحركة والسكون بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز
ان يكون للفلك كذلك تقتضي طبيعته بتوسط احدهما الميل المستدير والانصراف
وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية
الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي
لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يكن الا بالحركة اقتضت
الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي
واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاؤه السكون ليس معناه ان السكون
امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون هو عدم الحركة
بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول لان اقتضاء الحصول في
تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم تقتض الطبيعة الا شيئا واحدا وهو
الحصول في المكان الطبيعي فاندفع الاعتراض هذا ما ذكر في الجواب والحق ان
الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل
بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة
والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال لا نم انها
اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان
الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة
الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه واقع في الطبيعة العنصرية فلا يتجه

الجواب المذكور لانه كلام على السند اللهم الا ان تثبت مساواة السند للمنع
فحينئذ يندفع باندفاع السند ويصح الجواب ولقائل ان يعترض على جواب النقض
بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى
علة واستناده الى غير الطبيعة يوجب كونهما قسريين وهو خلاف المفروض
فتعين استنادهما الى الطبيعة ويعود النقض فينبغي سقوطه بالنقض الذي
اوردناه في الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم
التوجه والانصراف بالنسبة الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على
مركز نفسه حال كونه في الوضع الطبيعي والميل المستقيم منه بشرط الخروج
عن الوضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب بالميل المستقيم الذي اقتضته طبيعة
الفلك اما الموضع او الوضع والاول مح لان طلب الموضع مشروط بالخروج عنه
المقتضي لحصول لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له فتعين الثاني
وهو مستلزم للتوجه والانصراف بالنسبة الى شيء واحد وانما اطنبنا
الكلام في هذا الفصل لما ان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء
ومسارح انظار الالباء ولولا مخافة ملال الاصحاب لالحقنا ههنا بباقي
الكتاب فوائد فيها فرحة اغنى لاولي الالباب والله مولى الرشاد وبيده
ازمة التحقيق والسداد قال فصل في ان الفلك لا يقبل
الكون والفساد اقول هذا الفصل مشتمل على دعويين الاولى ان

ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة
بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان الفلك لا يقبل
الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا شيء
من محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر بيانها في الفصل
الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل
للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج
ان لا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد اما الصغرى فقد ثبت
في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما تبين في الفصل الخامس
من الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة
المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان تكون في حيز غريب فتميل ميلا مستقيما
الى الحيز الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل الكون في
حيز غريب اذ الحيز الواحد لا يقتضيه طبعان مختلفان بالنوع فيلزم كونها
مائلة الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد
فهو ذو ميل مستقيم يقبل به الحركة المستقيمة وبهذا تتم الحجة على المط هذا ما قاله
المص في هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز الطبيعي السطح الباطن
المذكور فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة

وكذا الصورة الفاسدة لا تخلو عن الهيولى فيكون بها جسم ويكون الهيولى في الصورتين نفس الجسم

حيزا طبيعيا وما ذكره في دليله اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي مم ونسلم المنع
ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم او نشا التقرر
فقد بينا فساده وكذا من قبل ولا نم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة
حيز غريب للصورة الفاسدة وما يستدل به عليه كما اعني قولهم الحيز الواحد
لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان مم لابد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا
بان الواحدة ان اقتضت حيزا فانما يقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق
فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان يشاركها والعوارض
في اقتضاء تلك اللواحق اولا فان شاركتها فيه فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة
بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها
باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان
الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة
وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولكن
منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق
الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق
والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منها او المستديرة وهما محالان اما الاول
فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام
بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك بعض الاجزاء في مع

في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة
على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل
مح اما الطبيعية فلان الفلك فيه طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي الاشياء المختلفة
غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية
فلان الفلك لبساطته عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر
تلك الافاعيل عن النفس الفلكية بالارادة قال فصل في
ان الفلك يتحرك على الاستدارة اقول المطلوب في هذا الفصل اثبات
دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو
مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة تحفظ الزمان ويقوم بها فهذه الحركة
اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول مح لان الحركة الحافظة للزمان
ان كانت مستقيمة فهذه الحركة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان
ان كانت واقعة في سمت واحد ولا يكون لها رجوع من هذا السمت والانعطاف
فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما
ان تكون ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه
وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان لمسافة هذه الحركة طرف
اذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف
فههنا حركتان مختلفتان بالجهة احدهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل

الموضوع والانعطاف ونابتهما الحركة المبتداة من الطرف المذكور بعد الرجوع
والانعطاف فيلزم انقطاع الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين
سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين سكونا
لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف الاخير موجود
حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول
بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثر الفعل الايصال
لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل وهذا ظاهر فالوصول
لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل موجود حال الوصول
فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع
الميلين المتنافيين في حالة واحدة في الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل
غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين آني
فان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول زمانيا كان حال الذين
الوصول زمانيا منقسما ففي طرفيه فكان الزمان الذي يعقبه لا يكون
الجسم المتحرك واصلا والا لم يكن ما فرض من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك
الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف وبمثل هذا البيان تبين كون
زوال الوصول آنيا فانه قبل الميل سبب للحركة موجود فيها من بداية المسافة
الى نهايتها فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال على آنية الميل بآنية

الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول آني فان الوصول بعد
الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان آنية الوصول تستلزم
آنية الميل لا بد له من دليل قلنا المراد بالوصول وزواله حدوثهما او
وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر مما ذكر في البيان والمراد بآنية الميلين
آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة كونه مزيلا
للوصول وزمانية الميلين خارجا لا ينافي آنيتهما وصفا ولا شك ان آنية الوصول
وزواله تستلزم آنية الميلين واندفع الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من
الميلين آني وان الميل الاول غير الميل الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الآنين
زمان والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية
وهو مستحيل لاستلزامه تألف الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان
الزمان والحركة والمسافة كلها متطابقة فتألف الزمان ولعدم تجزيه يستلزم
كون الباقيين كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان
متحركا فيه لكان متحركا الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل
في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هذا خلف فيلزم زوال الوصول قبل
الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول هذا خلف فظهر ان الحركة الحافظة للزمان
ليست مستقيمة فتكون مستديرة ولا بد ان لا تنقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع
الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة للزمان والحركة مستديرة

يجعل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هي كافظة للزمان فتكون دائمة
وهو المطلوب والمراد بحال الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه ما يقع
فيه الوصول من آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة
في حال الوصول بمعنى البيان والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول
ثم على انقسام الطرف والتزام الخلف بعد الوصول الى الطرف عند الوصول
الى الحد طرفيه فتعسفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة للزيادة و
والاستدراك ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الخلف
فيلجى الى ادعاء الاولية فيها فلنعرب عن زيادة الاشتغال بذلك مستعجلا ولنرجع الى
الاستدلال بانه للوصول على آنية المبل الثاني المزيل للوصول يقتضي ان يكون ان
المبل الثاني هو ان زوال الوصول ولا نم ان ما بين آني الوصول وزواله من الزمان
زمان السكون بل زمان الحركة قوله لو كان متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون
متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال قبل
الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا لا نم استحالته وانما
يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان
الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال
ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف تلك
الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا ولو صحت هذه المقدمة لكفى في البيان لز

ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال وصول في آن آخر
وبينهما زمان السكون ولم يحتج الى ذكر الميلين في الحجة لتمامها بدونه
والى ما اورده في اثناء الحجة ان يقال الميل الاول الموصل للجسم الى الطرف موجود
في آن الوصول والميل الثاني المزيل له حادث وهو انما يحدث في آن لان الميل
ليس مما لا يوجد الا في الزمان كالحركة وآن حدوث الميل الثاني غير آن الوصول
الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن ولعدم بين الآنين
زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار
الحركة في القسمين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبداه
الذي فرضناه آن الوصول هف وان كانت عن الطرف فانما يكون
توجد بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه محال فتعين سكون
الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان على ما هو المطلوب من تخلل السكون
بين الحركتين المختلفتين بالماء الشبهة التي اوردت على ما اختاره المصنف
من التقرير قال وهذا الحجة المرضية اقول هذا جواب نقض يرد على
القاعدة المذكورة اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح
ما ذكرتم من الحجة على القاعدة بجميع مقدماتها لزم ان يسكن الحبة المرمية الى
فوق عند ملاقاتها الجبل المتحرك لما بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة
من المسافة وما بطة منه كذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهوا بملاقاة

تلك الحبة وانه في غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة المرمية لها سكون
في آن الملاقاة عند حد الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة
عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما تبين ان الحركة
لا توجد الا في الزمان وهذا السكون الآني للحبة المرمية لا ينافي حركة الجبل
الواقعة في الزمان اذ لا منافاة بين ما يوجد في زمان وبين ما يحدث في آن
الذي هو مبدأ ذلك الزمان ومنتهى ما بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد فلئن
قيل سكون الجبل عند حد الملاقاة في آنها لازم بمثل ما ذكرت من الدليل في
الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة
وحركته من ذلك الحد لم يوجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون الجبل ويعود الاستبعاد
قلنا لا يلزم سكون الجبل فان حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله
الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاته الحبة المرمية من المسافة من وسط مسافة
حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للجبل في آن الملاقاة وان لم يكن حاصلة له بمعنى
القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية
حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها فيه اصلا اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما
بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط انما يكون في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة
الى الحبة المرمية ليس من وسط المسافة لان الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة
وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة احدهما الصاعدة وبداية المسافة الاخرى

الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة بمعنى التوسط واذ قد ثبت
ان لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعا فاتضح الفرق وزال
الاستبعاد والتي سلكها المحشي في تقرير الحجة من اعتبار الوصول وزواله ان يوجد
لكل واحد من الحبة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا الى حد الملاقاة
وزوال الوصول عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة
التي سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء من ذلك اما الجبل فلانه لا تعدد في ميل
فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها مقتض لحركة له كذلك
فلا سكون له اصلا واما الحبة وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين
ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتية
احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة
الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي
منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل له من جهة
الرافع هذا ما تلخص لدي في هذه المسألة من التحقيق بعد ما اتفق لي فيها امعان
النظر بعون ولي التوفيق ولم آل فيها معاناة السهر حتى قضيت من حق تحقيقها الوطر
فصل
رجاء ان يدخر لي بذلك الاجر الجزيل يوم الحساب او ذكر جميل فيما بين الاعقاب
انه الفلك متحرك بالارادة اعول ... يريد ان يثبت ان الفلك حركة ارادية
صادرة عن النفس الفلكية بارادتها صب... صدور الحركة ... بارادتنا والبرهان عليه

من الميل كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو تم اذ من الجائز ان يكون
اقتضاء الطبيعة مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة ارادية
لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية
هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد لما له
حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية
هذا ما ذكره المص في هذا الموضع والذي ذكره في بحث الحركة هو ان الحركة القسرية
هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة
الجسم المتحرك مقتضى من حركة او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى
فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميله المستفاد من الفاعل الخارجي هو الميل
المقتضى للطبيعة مثلا ولعدا بان تقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل
الخارجي يوجده بالفعل او ميلا متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم
ذلك المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية
لم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر في مفهوم الحركة القسرية ان
يكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها الثلثة
الطبيعية والقسرية والارادية لانها تخرج عنها المحتملات الباقية للمفهوم المذكور
اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة فيها مقتضى والتي لا تقاهر
الطبيعة والتي تقاهر ولا تخالفه اما فيما وجهاه الطبيعة والارادية فقط واما

ان حركة الفلك ارادية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة
فلو كانت حركته الموجودة على الدوام عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطل
الطبيعة الفلكية وانه محال فثبت انها ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او
ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او ارادية لا سبيل الى كونها طبيعية او
قسرية فتعين كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة
ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد
مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة
الملائمة اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك
اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يترك الجسم بحركته
المستديرة يطلبه بها فلو كان يترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضا
بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا وانه محال واما انها ليست طلبا
للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة بالطبع يوجب سكون الجسم عند وصوله
اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب السكون عند وضع من الاوضاع
الممكنة له في تمام الدورة والا لوجب السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس
كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست بطبيعية فلئن قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه
ميل مستدير هو يتحرك به على الاستدارة فالحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لابد ان يكون
طبيعية قلنا لا نسلم كونها طبيعية وانما يكون طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع ما تقتضيه من

خروجها عن العنصرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبر في العنصرية من مخالفة الطبع والحاصل
ان الدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية
منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا
يجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما يبتني عليهما معا من الدليل

فصل في ان القوة المحركة للفلك اقول لما ثبت ان حركة
الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان
تكون مجردة عن المادة اي المبدأ الصادرة عنه هذه التحريكات الارادية نفس مجردة عن
ذلك ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة
ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية
من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية فهي اذن
نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل
كامل لا يتصل له قط والمباشر للتحريكات الارادية ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت
من دوام حركة الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد
بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها حلول
الصورة المقدارية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية
الى اجزاء مقدارية لزم انقسام صورته النوعية السارية فيه لحصول الاجزاء مقدارية
هي صورة نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لانها هنا منقوض بالقوى النباتية او الحيوانية الحالة في

في الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الالية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام
الى بسائطها التي تألفت هي منها فرضا ورد بان البسائط لها صورة نوعية مخالفة
بالحقيقة لصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في قوى جسمانية
لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في الحقيقة بابعاضها
مقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء مساوية للكل في الحقيقة ولان تلك الاجسام
بسيطة فاما الاجسام المركبة الحاملة لقواها الغائبة عليها بعد التركيب فبسائطها
ليست اجزاء مقدارية لها متشابهة مساوية للمركب في الحقيقة حتى يكون صورها
النوعية ايضا مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من انقسام
المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات القائمة بكليتها الى
النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوى الجسمانية قابلة للتجزي
فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل
اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة
فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هذا خلف او يقوى على مثل
ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان
قيل كون الجزء من القوة يقوى على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة
الى كل الجسم نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا وان
انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك لو لم يقوى على شيء بالنسبة الى جزء من الجسم

الذي هو حال فيه وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم نختار ان الجزء
من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء الكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء
في الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة
المتشابهة الاجزاء التي لا معاوق فيها للطبايع في التحريكات وفي الاجسام
المركبة التي يعاوق فيها طبايع البسايط لقواها المركبة ولهذا يحصل
الاعياء في حركاتها الارادية الصادرة عن نفس الحيوانية فلا تفاوت بين
تاثير جزء القوة في جزء الجسم البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره
لعدم المعاوقة وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان
كل القوة لاشتمالها على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فلا يجوز
ان يكون تاثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما ذكر من
مساواة الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها
على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير
المتناهي من الافعال لان الجزء منها اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي
والاول باطل لان الجزء حينئذ يقوى على ما لا يتناهى من مبدأ معين والكل يقوى
من ذلك المبدأ على اكثر مما يقوى عليه الجزء فلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام
في جهة عدم تناهيه وانه محال فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك سائر

سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي
الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام المتناهي الى
المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرارا
متناهية وهو ممنوع اذ القوة الجسمانية لما كانت قابلة للانقسام الى غير النهاية
كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار
بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى البعض مرارا غير متناهية بعدد
الاجزاء الغير المتناهية حصلت في تلك الانضمامات الغير المتناهية اثار غير متناهية
بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على
اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يؤول بالاخرة الى اجزاء في غاية الصغر والضعف
بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم والفرض لكن
الاجزاء الوهمية او الفرضية لعدم تحققها في الخارج لا اثر لها قطعا فالاجزاء الممكنة
الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه
فانضمام تلك الاثار المتناهية بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها
الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت
ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه وقد اثبتنا ان القوة الجسمانية لا تقوى
على غير المتناهي وهي كبرى القياس فثبت بها تمام البرهان على المطلوب واما في الغير
المتناهي بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام

المنظام

فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله إنما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي الذي لم يكن انتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم الالوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصلين اذ من الواجب على هذا القائل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام وعدمها في الزيادة على غير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذه الامور غير بينة في انفسها فيحتاج الى البيان لا محالة ولم يبين شيئا منها بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي مقادير لها باتساق النظام في الاول وعدمه في الثانية غير مستقيم لانطباقها على ما هو المشهور بين القوم ولكن نحاول تصحيح كلام هذا القائل انه يعني بالمراد بكون الغير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا فارد الاجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور والسنين فمجموعها وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد لاجزائه المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورا او سنين متعددة وانفصالها

أي الاجزاء

عن الاتصال والاتساق والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المنفصل الغير المتناهي غير مستحيل لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يتجزى كل واحد من احاد هذا العدد بمقدار آخر انقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة كل واحد من احاد العدد الاول عددا مشتملا على عدة احاد من العدد الثاني كالشهور في الزمان وكذا في الالوف مع المآت ولو اعتبر ذلك في الحركة مثل ما اعتبر في الزمان وزوال الاتساق المذكور منها لامكنت الزيادة على الغير المتناهي في الحركة ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة وبين الشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد بأن في النظام عدم الانقطاع وعنى بالزيادة على الغير المتناهي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لغرض وقوع التحرك من مبدأ او لعدم ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهي مبتدئتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم والاخرى من يوم قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المحقق لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة

أي ان المراد بأن في النظام ما ذكره

عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة والمال

الاتصاف بعض الانفعال وان كان ولعب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه

الا ان الحق ترك ذكره لظهوره في الحركة واعترض على هذه الحجة بانا لا نم ان

تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء القوة يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن

كل من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة من حيث كل على اكثر من مجموع ما

قوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة اثار اجزاء القوة

الى اثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محال

الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم

نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها نسبة متناه

الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه وانه

محال فثبت ان اثار كل القوة متناهية كاثار الاجزاء وهو المطلوب قال فصل

ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية اقول لما اثبت ان مبدا الحركة

الارادية الفلكية نفس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس

المجردة لا تكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية

فلا بد هاهنا من تمهيد مقدمة قبل الخوض في المقصود احديها ان الحركة الارادية

انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور تخيلي او توهمي او تعقلي فان

الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور او كلا شيئا ويدرك انه ملايم او غير ملايم

ملايم فينبعث من ادراك انه ملايم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة مسمى

بالشهوة ومن ادراك انه غير ملايم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى

بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة

الحاملة للقوى الى الحركة المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء فتحركها

وثانيتهما ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية يقتضي

ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا

راي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراي

الكلي مع ما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية

الجزئية منا بل لا بد وان يتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يتحقق صدور

الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء

الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي

النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا اذا حصل عندك ان بذل درهم ما في درهم كان

مستحسن جميل واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة بذله لم يحصل

بذلك منه البذل المعين للدرهم المعين ما لم يحصل ارادة البذل المعين التابعة

للشوق الى البذل المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن

واذ قد تمهدت ها تان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي يباشر

تحريكه بلا واسطة محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة الفلك وهي المسماة بالنفس المنطبعة

النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة
عن الفلك حركة جزئية لوجودها في الخارج فهذه الحركة الارادية الجزئية انما تكون
بتصور لما ثبت في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة
التابعة للشوق المنبعث عن التصور فهذا التصور الذي يوجد به الحركة
الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول باطل لما تبين في المقدمة الثانية
ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني وهو
ان التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك
ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور التحريكات الجزئية عنه في الفلك وكل ما
له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم فيه تارة وهي صغيرة
واخرى وهي كبيرة فاختلاف الصورتين المرتسمتين صغرا وكبرا اما لاختلاف
حقيقتهما او لاختلاف ما انتزعتا عنه من الموجودات الخارجية صغرا وكبرا
او لاختلاف ما ارتسمتا فيه والاول باطل لان الكلام في صورتين لامر موهوم
متحد تتحد نوعاهما صورتان لشيء واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما من
الموجودات الخارجية بان تكونا صورتين لامر معدوم يجعل من الباصرة
فتعين الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة محاله تصور جزئي مخالف
غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني
فما له تصور جزئي من القوى فهي قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وان

وهو المط فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوى الجسمانية لا تقوى
على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية
فكيف صدرت عنه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض
صريح قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة
طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان
امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوى الجسمانية ابتداء من غير واسطة
وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عليها بواسطة الانفعالات الغير
المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من التناقض قال الفصل الثاني
في العنصريات اقول لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث
عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد
الثلثة او بغيره كالريح والرعد وغيرهما على ما اعتبر في ابواب العلم الطبيعي من الاجسام
قال فصل في البسائط العنصرية اقول الاجسام
البسيطة المستقيمة الحركة التي مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر فلها
اسامي باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان اذ ركن الشيء هو جزؤه وباعتبار انها
اصول لما يتالف منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة
اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار
انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ

مبحث العنصريات

العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع المصنف هذا الفصل لبيان
جملة منها وهي ستة احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء
والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة
والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما حار
او بارد واياما كان فهو اما رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار
الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم
باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة تنقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانها اما
ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل
فالخفيف ان كان جميع حركته الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة
وهو الهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض
والا فبالاضافة وهو الماء الثاني انها متخالفة بحسب الصورة النوعية لكل اثنين
منها صورتان مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية
لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهد خلافه
فانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في اول الفن الثاني والاقسام
الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية
من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب منها قسمان من الكون والفساد انقلاب هذا الى

ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر لكن يجب
ان الاطراف لا تتكون بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الا اقسام
الستة الحاصلة من ثلاثة ثنائيات وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء
مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من ثنائيات ثلاثة حصل
كل منها من عنصرين متجاورين واقعة تحت الوقوع والمصنف اشار الى وقوع
هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اورد بها على سبيل التمثيل بقوله الكون
والفساد اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء والماء واثنان
بين الهواء والنار اما اللذان بين الماء والارض فاحدهما الى الماء ينقلب حجرا
فان مياه بعض العيون بعد ما تخرج من منابعها وهي مياه جارية منزوية
تصير حجرا صلدا وليس تكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر او التشرب اما اولا فلان الزمان
الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية القصر لا يمكن ان تذهب
تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان لا بالتبخر واما ثانيا فلان تلك المياه
مياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء ارضية
غير محسوسة وهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار متكونة من تلك الاجزاء
الارضية للزم ان تتكون من مياه كثيرة حجرية في غاية الصغر وليس كذلك اذ لا نحس
تفاوت كثيرة بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض

الاجساد الصلبة تنقلب بالحيل مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعمالهم
الاكسيرية انهم يجعلون بعض الاجساد الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث
تذوب ذوبان الملح في الماء واما الذي بين الهواء والماء فاحدهما ان
الهواء ينقلب ماء في قلل الجبال بواسطة برد يصيبه هناك فانه كثيرا ما تشاهد
فيها سحابا ماطرة من غير ان تنساق الرياح من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر
الا هواء انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء
ماء لتتابعت الثلوج في فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول
الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد ويتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء
فينقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان
البرد علة تامة للانقلاب ولم نقنع ذلك بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون
البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان البرد
دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرط
او وجود مانع والاهلية هذا كون البرد جزء من العلة التامة للانقلاب وثانيهما
ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس والنار اياه فان البخار المتصاعد من الماء
المسخن اجزاء هوائية متكونة مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها
واما الذي بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين فانه
اذا الح النفخ على الكور وسد المنافذ التي تدخل منها الهواء الجديد يحدث فيه نار

من الماء

من الالحاح

من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار تنقلب هواء كما نشاهد في المصباح فان
شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة نار شفافة وليس ابيضاضها الا
لان الباطنة وما فوقه الى راس الشعلة نار يقع لها كثافتها الحاصلة من
اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها بحسب تباعدها من النار الشفافة
لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ الى
راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخانية الصرفة اذ
لو كانت النارية باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان اشتعالها
مرئيا مثل ما كان تحتها ولاحرقت سقف البيوت عند وصول تلك الاجزاء
الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد في
هذه العناصر يدل على اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لما كان الكون والفساد والانقلاب
الحقيقية وانوضح الرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صورها النوعية
مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث
فيها بعض آخر كتسخن الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورته النوعية بحالها
في كلتا الحالتين فلولا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه
ظاهر البطلان واعترض على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة
وكذا الصورة المائية والارضية تزولان عند زوال السيلان والجمود فلا يصح
فالحكم بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال الصورة

النوعية عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة لئن ادعي مطلقا فهو
غير مسلم اذ حالة التركيب ليس كذلك وان ادعي في حالة البساطة فمسلم لكنه
لا ينافي ما ادعيناه من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وبهذا
الجواب انما يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال
ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة
النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال
الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب المذكور هو انكم ان ادعيتم الدائمة فهي
ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم المطلقة
فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقتان لا تتنافيان اما
لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة و
يذكر الامثلة سند المنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه
هو ان بقاء المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها بتمام
الحجة عليها بما ذكرنا من المثال وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه
اياه وانما يستلزم المنع ان لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين
لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه الخامس انها اذا اجتمعت
اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها بحسب الوضع وتفاعلت
بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة حصلت منه كيفية

ثم ولما انتفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات
المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية للمركب وتسمى هذه الكيفية
المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي الذي
اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به مجرد عدم الاجتماع
على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج
الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة اول اذ الانكسار الواقع فيه
بين تلك الامزجة وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات
ان تعد منه كل منها بالقياس الى مقابله فيكون بحيث تستسخن بالقياس الى البارد
وتستبرد بالقياس الى الحار وهكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك
الكيفية في اجزاء المركب ان لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في
البعض الآخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قيل المراد
بالقوى في قوله وتفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصور
النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف
بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع
انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فاسناد الفعل والتأثير اليها
يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة الى ما يقابلها اما
دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة ولعدم

فلا يكون فيه غاية الخلاف النفي
البارد كما مزاج الذهب الحاصل
من امتزاج الكبريت والزيبق

وبالعكس

انه ممتزج او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب مغلوبا ومغلوبه وهو
مح قلنا المراد بالقوى ههنا الصور النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة
الفاعلية الصورة كما يقال بيت البناء محكم باساسه وانما المراد محكم اساسه
ويصح اضافته بالتضاد اما لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه
تجوز من باب وصف الشي بصفة ما هو من سببه اعني بقواها المتضادة كيفياتها
واما الكيفيات ويكون الباء في بقواها المتضادة للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير
ان العناصر عند الامتزاج يفعل بعضها في صور بعضها في بعض بواسطة
الكيفيات فان الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الكم
والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة في النار فالفاعل هو الصورة
النوعية والمنفعل في بادي النظر يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر
ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية بواسطة المادة وان
صورة كل من العناصر يفعل بواسطة الكيفية في مادة الآخر بازالة سورة
الكيفية عنها فتامل في هذا التحقيق حتى ان ما يتوجه تندفع الشبهات
في الباب والله الموفق لسلوك محجة الصواب قال فصل في
كائنات الجو اقول المراد بكائنات الجو ما يحدث في العناصر
بغير تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء يحدث في
الجو العالي او لانها انما يحدث بتأثير ما في جانب الجو من العلويات ولما كانت

كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من بخار او
دخان وكان بالحري ان تشتغل اولا ببيان ماهيتهما فنقول اذا اشرقت الكواكب
وغيرها من المسخنات او اثرت في مياه صادفتها في بعض المواضع سخن
بعض تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية تتصاعد بحسب اقتضاء سخونتها الى فوق
مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا لا يتميز به الامتياز الوضعي
عن تلك المختلطات فهذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية المتكونة
عن الماء المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار واذا وقعت
هذه المسخنات على بعض المواضع الغائرة واحدثت بشدة التسخين
هناك اجزاء نارية فتصادف تلك الاجزاء النارية اجساما قابلة
للاحتراق تتشبث بها واحدثت منها بالاحتراق اجزاء هوائية
تتصاعد مختلطة باجزاء ارضية لطيفة هبائية انفصلت عن تلك
الاجسام فهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء الارضية
اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لا بد من تقديمها وهي ان
كرة الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء مختلطة باجزاء
ارضية ومائية يرتفع عنها اليه واما ما بعد منها عنهما صاف عن ذلك
الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى الاولى المحيطة
هواء مشف صاف عن شوب الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء

الارضية والمائية والشانية المخالطة حصلت لها بالاختلاط المذكور
كثافة تقبل بها النور والظلمة ويسمّى بهذا الاعتبار كرة الليل والنهار
وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها
كرة النسيم والمخالطة تقتضي برودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية
والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه
الارض تسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من ثخنها وما فوق
ذلك الحد باق على برودة تقتضيها تلك الاجزاء البارحة فهذه الكرة
البارحة من الهواء هي كرة الزمهرير واذا تمهدت هذه المقدمات فلنعلم
ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء
حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي حدوثها في الجو
فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة الحادثة
في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت فاما ان يتصل
تصاعدها الى كرة الزمهرير او لا فان وصلت اليها لم يكن البرد هناك قويا
تكاثف البخار الواصل اليها بما لها من البرد الغير البالغ ونزل منها قطرات
الماء الحاصل من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء في الحمام من الاجنحة
المتكاثفة بالبرودة في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير
هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد

البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات ماء
يحصل منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بان جمدها يحصل
منها البرد وان لم يتصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير فان كانت
كثيرة غليظة لها قوام شاهد فربما انعقدت منها سحاب ماطر ان
تكاثف ببرد يصيبها شاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد
بل يبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالشمس ويسمى ضبابا وان
كانت رقيقة لا تشاهد لرقتها ولطافتها فاما ان يتحلل ويتقلب بالكلية هواء
وهذا القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم واما ان ينزل منها اجزاء مائية رشية
غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين
السحاب مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل
لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وتنفصل
اجزاؤها الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع
اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما يشتعل
من اصطكاك الزند والحجر فان انطفت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها
بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان تشبثت باجزاء ارضية مجتمعة متصلة من

من الدخان فمنها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء الغليظة
مشتعلة فتخرق ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة
ومنها الريح وتحركها وثانيها اسباب اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل
لتكاثفه بالبرد اندفع الى جهة السفل فيحصل منه الريح
اما لاجل ان السحاب يصير بثقله ريحا بواسطة انه يتسخن بالحركة فيتحلل في
اثناء الحركة اجزاؤه المائية ويصير كله هواء متحركا وهو الريح واما لاجل
ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه الى جهة السفل ويسرى هذا التموج فيما
وقع في سمت الاندفاع من الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسبب ان التموج
فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب حركة
الهواء الواقع في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان
اندفاعه لاي سبب يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في
موضع واحد وتزاحمها فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب
المتراكمة مختلفة القوام فيندفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع



وقوعها وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور له فيتنحى هذا الهواء
المجاور له عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر مجاور له وهكذا
يسري المدافعة الى حيث شاء فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان بثقله و

وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه
ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة قد يرى فيها حمرة شعل
النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل انها من بقية مادة الشهب وقد يحصل
السموم بمرور الريح على ارض غلبت عليها الحرارة فيكتسب منها حرارة معفنة
محرقة تفسخ اعضاء الحيوان بالتعفين عند الاصابة ومنها قوس قزح
وسبب الاحساس بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متخللة بالانفصال
فوق الافق في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من
الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا الصغار
ينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم
فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها
وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء
الرشية على الصفة المذكورة عند ما يكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة
عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها يتحلل سريعا بادنى
سخونة يصيبها من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع
البصري عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد
على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس
المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع

مع الضلع الاعظم لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة
بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء وادرناه
على قطر الافق المار بداية ارتفاع الشمس لحدثت الدائرة المرتسمة من طرفه
اللاحق عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة ويستدير
الا ان الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى
سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها
شكل الشمس بتمامه لاحس من كل منها شكل الشمس بتمامه كما في المياه
الكائنة في الاواني المختلفة والسبب في ان كل واحد منها لا يؤدي شكل
الشمس بل ضوءها هو ان كل واحد منها من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة بالنسبة
الى جرم الشمس فالمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا تحيط قاعدة الشعاع
المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانها
لا تحكي شكل المرئي بل ضوءه ولونه فقط فيرى من تلك الاجزاء الاستدارة
بهيئة تلك فيها قوسا من دائرة قريبة من النصف عند قرب الشمس من الافق
منتقصة عنه بحسب ارتفاعها لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة
الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الذي في تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون
المرئي كما هو بل يؤدي لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي قال









فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة كما يدل عليه
التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها
هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا الاجزاء الرشية صقيلة
غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر
فاذا نظر الناظر الى جرم القمر وقع الشعاع المخروطي الخارج عن بصره
المحيطة على تلك الاجزاء الرشية تنفذ فيها الشعاع المخروطي مع ما يقرب
منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم القمر وما
وراءه وكل الشعاع القوي النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه
على هيئة الاستدارة على ما يساوي نسبته الى جرم القمر وحدقة بين تلك
الاجزاء الرشية انعكس من تلك الاجزاء الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون
شكله لما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة
محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان
المتصاعد اذا وصل في تصاعده الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان
غير متصل بالارض وكان لطيفا يتلهب كله بعد الاشتعال نار اشتعالة فيفنى
عن الحس بسرعتها ويظن انها انطفئت وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى
بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب وعلامات
لها حمرة او سود هائلة وان كان متصلا بالارض ينزل الاشتعال دخان الكرة
بسريانه في اجزاء الدخان على ان نشال الى الارض تنزول اشتعال دخان الكره

المنطفئ عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه على الاتصال الى السراج
المنطفئ فيشتعل ثانيا وبعض هذه النار النازلة ربما كان احتراق الاجسام
الكائنة في مواضع نزولها بها واما التي تحدث مما في الارض فالمذكور منها
ههنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة
تحت الارض اذا امالت الى جانب واحاطت بها برودة الارض ما ينعقد
مياها مختلطة باجزاء بخارية فربما تحدث لتلك المياه مدد من جهة العوامل و
والعوامل بحيث كلما نبع منها شئ حدث عقيبه منها شئ وهكذا على الاتصال
فهي العيون الجارية والا جمع الخارج منها في موضع غائر من الارض غير بالغ
في الغدر لانقطاع المدد عنه وهي العين الراكدة واما الزلزلة فسببها ما
يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثير المقدار فيتحرك طالبا للخروج
ولا يجد منفذا يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق
المسام الارضية فيتحرك قطعة من الارض بحركة البخار بما يؤدي الى انشقاق الارض
فيسمع صوت هائل من انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه
مختلطة باجزاء ترابية من الارض واعلم ان القوم لا يدعون انحصار اسباب الحوادث
المذكورة فيما علق ههنا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاطت به علمهم من الاسباب بالحدس
او التجربة لا غير فمن الجائز ان يكون لكل منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد
ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها

من الاسباب ما لا يتوقع بدركه العقول البشرية الموصوفة بالقصور
وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور قال فصل
في المعادن اقول كل جسم مركب من العناصر فان كان صورته
النوعية حفظ تركيبه بمنع اجزائه العنصرية المتداعية بطبايعها الى
الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور
فهي الصورة المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها
مع الحفظ التغذية والتنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المتنوع
بها نبات وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس
النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان
تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو الانسان
والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له نماء
كنماء الشجر مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة
في انواع النباتات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من
النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق
الاشجار تميل الى جانب الماء واغصانها تمايل عن جانب الجدار الواقع في سمت
حركتها واجيب بعدم كون ازدياد المرجان في الاقطار بطريق التنمية وكذا بعدم
كون حركات الاشجار بالارادة وان كانت محتملة فليست بمقطوع بها فلا يصح

الجرم يكون المرجان عادماً للنماء ولا يكون الاشجار عادماً للحركة الارادية
فلهذا اعتبر بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة
ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن
وعلى هذا يكون المعدن اسماً لمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر المتفق
في ساير انواعه حفظ التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة تتكون كلها
من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك الانواع
لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تاثير
الفواعل لاختلاف الاستعدادات في موادها وساير اجزاء العلة التامة
لتكونها فهذه المواد عند التركيب ان غلب عليهما البخار تولد منها الجمد والبلور
والياقوت والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة وقد عد
الزيبق والرصاص من هذا القسم نظراً اما الرصاص فلانه من الاجساد
السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت على ما ستصرح به الآن
ولانه لا تشفيف فيه واما الزيبق فلانه لا تشفيف فيه ايضاً ولما تقرر عندهم
انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة
بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالغلاف لتلك
المرشوشة على تراب هبائي صير في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها
مغشاة بغلاف ترابي يحيط بها وان غلب عليهما الدخان تولد منها الملح والزاج

والزاج والنوشادر والكبريت ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
على انحاء مختلفة تتولد الاجساد السبعة المنطرقة وهي الذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر من
الكلام اجمالي اقتصر عليه المتن وتفاصيلها مذكورة في المطولات فمن
رامها فليطالبها ثمة واعلم ان احكام هذا الباب ليست من الاحكام
التي تثبت بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة
لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من
دونه فغاية امره فيها التقليد لمن له به وثوق من اصحاب الحدس او التجربة
وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتفينا اثر المصنف في
الميل الى الاختصار والتجنب عما يعد من الاكثار قال المصنف في
النبات اقول النبات جسم مركب له صورة نوعية اثرها
المتفق الشامل لانواعها التنمية والتغذية مع حفظ التركيب وقد
عبر عنها بلفظ القوة حيث قال وله قوة اذ الصورة النوعية يطلق
عليها القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل او الانفعال وحكم عليها بانها
عديمة الشعور رفضاً بما منه ان التقسيم المشهور اللهم الا ان يعني بعدم الشعور
عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانما تصدر عنها الحركات
المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار على التناسب الطبيعي المسماة

نمو والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما بالآلات المختلفة
من الجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية
المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويربو ويغتذي فالكمال
ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول يعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال
الاول المتقدم على النوع ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية جوهر
طبيعة جنسية ناقصة غير محصلة انما تتحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة
النوعية اليها والثاني اعني ما يكمل به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من
العوارض هو كمال ثاني لتاخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي
وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة كالآلات في صدور الافعال المختلفة عن
صورته النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق
بقوله آلي اي الآلي حصلت الهيئة المعتبرة من جهة الامور المذكورة لا من غير
والحصر مستفاد من القرينة الحالية لانه بصدد تمييز ما عن النفسين الحيوانية
والانسانية والتمييز انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور
المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات
الثانية فان شيا منها ليس نفسا وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الصورة الكمالية
للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله آلي احتراز عن صورة
البسايط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد احتراز عن النفس الحيوانية والنفس

والنفس الناطقة محصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي الآلات
في صدور الافعال الثلث المذكورة من النفس النباتية احدها الغاذية
وهي الغذائية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي
آلة التوليد فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى
جوهره وتلصقه به فتجبر بذلك الملتصق بدل ما يتحلل من جوهر المحل
بالحرارة الغريزية والحرارة الحاصلة من الحركات التي لا محيص عنها والنامية
هي التي تجعل المحل يزداد في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى
ان يبلغ المحل غاية النشو زيادة كائنة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادة
الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقوله
في الاقطار احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا يكون في الاقطار
الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان
في البعض الآخر وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن فان
معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة في الاقطار
والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل
بعد غاية النشو وغاية الشيء لا يحصل بعد الغاية وقوله على التناسب
الطبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على المجرى الطبيعي كالورم ثم
هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة

الى قوله الا ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز من المحلي جزء ويجعله مادة شخص آخر من نوعه بتهيئة لقبول صورة النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا استحال من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي حتى يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة ولما الاستحالة لا تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحرك فيها الى ان يحصل له بالآخرة صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس يجميع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي بل يفضل منه في كل دفعة ما لا يصلح ان يصير جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول في المغتذي يضر به من جهة تضييق المكان والفساد فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية يفعل فعلها الى آخر سن النمو وبعد ذلك يقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المصنف

منهما مما يتصور بالمادة التي تفضلها المولدة بصورة نوع المحلي حتى يحصل التولد بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول اما ان يكون لاجل النماء وهي النامية او الاغتذاء وحينئذ اما ان يكون فعلها التوليد وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل مادة للمتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة فصل في الحيوان اقول الحيوان جسم مركب اختص من بين المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النباتية في افعالها وتمتاز عنها بادراك ~~الجزئيات والحركة الارادية وعرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي~~ ~~من جهة ما يدرك الجزئيات والحركة الارادية وعرفها بانها كمال اول~~ لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قوله من جهة ما يدرك الخ يخرج بمنطوقه النفس النباتية وبالمفهوم منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا نعيد فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان احديهما المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة يدرك الامور المادية متعلقة بها او باطنة يدركها

اي الاعراض الحاصلة في المواد الموجودة في الخارج

لامعها فالحواس الظاهرة خمس الاول حاسة السمع وهي قوة محلها
العصب المفروش في مقعر الصماخ من شأنها ادراك الاصوات
والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب قرع
هو امساس عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة للصوت
يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع فقوله تميزا
في المسموع لعله احتراز عن هيئة يتميز بها الصوت عن صوت آخر مثله في غير
المسموع كالطيب وملائمة الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما
يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف اورده الشيخ في الشفاء
واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل
الصوت مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف
كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع
عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع هو الحرف
لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النظر الثانية حاسة البصر وهي قوة
محلها العصبتان المجوفتان النابتتان من مقدم الدماغ المتلاقيتان
على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين من شأنها ادراك الالوان والاضواء
الثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها الزائدتان النابتتان من اقصى الخيشوم
الشبيهتان بحلمتي الثدي من شأنها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي

وهي قوة محلها العصب المفروش على سطح اللسان من شأنها
ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة محلها العصب السارية
في الجلد كله من شأنها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والملاسة والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة واللزوجة
والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم
التجويف الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس
الظاهرة كأنها عين يتشعب منها خمسة انهار واستدل على مغايرته
للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة ترى خطا مستقيما والنقطة
الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليست رؤية الخطين المذكورين
بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر بعد الحضور حتى يمكن القول
بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان المشاهدان ليسا
في الخارج ضرورة انه ليس في الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة
البصر اذ هي انما تدرك المقابل فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها
ارتسامات صورة القطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة
حسب اتصال تلك الحدود واما القدح في هذا الاستدلال بتجويز
اتصال تلك الارتسامات في البصر ومنع زوال الارتسام بزوال المقابلة
بمنع اشتراط المقابلة في احساس البصر فمما لا يلتفت اليه لكونه

انكار للامر الضروري وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة
الثانية الخيال وهو قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور
المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك
كلما التفت اليه فهو خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول
واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصورة المحسوسة بالحس
المشترك تبقى محفوظة بعد غيبوبة المادة وذلك ظاهر يعرفه كل العقلاء بالوجدان
فهاهنا قوة حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور
والمدرك لها لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك
شيئا واحدا اذ ليس وجودهما شيئا سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام
الحفظ ويمتنع الذهول والنسيان كذلك فالحافظ للصور اذن قوة اخرى مغايرة
للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم لزوم كون الحافظة
للصور قوة فينا اذ من الجائز ان يكون انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة
عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب اتصالنا بذلك الغائب فانه
اذا تحقق لنا ملكة الاتصال به يحصل لنا التذكر بلا تجشم فزال التذكر بالكلية
واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط فان الغائب الحافظ
للصورة اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق
لا ترتسم فيه صورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن لنا

المكتنفة ح

ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالانفعال لامكن ان نبصر
شخص ونسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد
الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من
شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد وعداوة
عمرو وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذئب مهروب عنه فتوجب
ان يهرب عنه وان الولد معطوف عليه فتوجب ان يعطف عليه وهذه
القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام
العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها
التجويف الآخر من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من
المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة
وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شانها التصرف
في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها ببعض
مثل ان يتصور ذا راسين او جناحين وتفصل بعضها عن بعض كما اذا
تصورنا انسانا عديم الراس وتركب المعاني بعضها ببعض مثل ان يتصور
صداقة زيد مع سخاوته وتركب بعض الصور ببعض المعاني مثل ان يتصور
سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة تستعملها العقل
تارة والوهم اخرى وباعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية

وباعتبار الثاني تسمى متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية وانقسام
القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من اختلالها بعروض آفة
لتلك المواضع وأما القوى المحركة فالمشتهر ان لها قوتان القوة الباعثة والقوة
الفاعلة اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء
عند ارتسام صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على
التحريك طلبا لتحصيل الشيء الملذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء
نافعا بالنسبة اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا
تابع للشوق الى تحصيل الملذ المسمى شهوة فان حملتها على التحريك طلبا
لدفع الشيء المنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة
غضبية لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة
الفاعلة فهي التي تشنج العضلات مهيئة للتحريك الى انقباض وترخيها القوى
للتحريك الى انبساط على حسب ما يقتضيه القوى الباعثة قال فصل
في ان الانسان اقول الانسان مختص من بين المواليد الثلث بالنفس
الناطقة المشاركة للنفس النباتية والحيوانية في افعالهما المتمايزة عنهما
بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال الفكرية فلذا عرفها بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة الامور الكلية وتفعل الافعال الفكرية فقوله
من جهة ما يدرك الامور الكلية يخرج النفسين عن التعريف وباقي القيود مشترك

مشترك بين التعريفات من غير فرق فللنفس الناطقة باعتبار ما يخصها
من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات البديهية
البديهية والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل
بالبديهة والكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر
والروية على مقتضى آراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى آراء تخصها
ان الاعمال الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان
يتفكر ويؤدي فكره الى رأي واعتقاد يتحقق بفعل من الاعمال الجزئية
ويقتضي صدوره عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة البدن الى
ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الرأي المذكور مثلا اذا فكر الانسان
فيؤدي فكره الى الاعتقاد ان المسافرة في موضع كذا تتضمن مصلحة ما
اعتقادا يقتضي صدور المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه
الى المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة
مراتب اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع
مراتب المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبدأ الفطرة هي خلوها عن
الادراكات كلها لكن مع استعدادها لها والا لما اتصفت بها
ويسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا تشبيها بالهيولى التي هي في
نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان يحصل

لها علوم بديهية واستعدت بذلك لاكتساب النظريات استعدادا
قريبا ويسمى ح عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى
النظريات المرتبة الثانية ان يصير النظريات مخزونة عندها بتكرر
الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم
كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل ويسمى ح عقلا بالفعل اما
لمسبوقية هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل واما للتمكن
من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان يصير المعقولات
حاضرة عندها وهي تطالعها غير ذاهلة عنها وهي العقل المطلق المستخدم
لما سواها من المراتب الثلث على ما اشرنا اليه من قبل ويسمى عقلا مستفادا
لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان العقل بالملكة الذي من شانه الانتقال
من البديهيات الى النظريات ان كان في غاية القوة فله ملكة الاتصال
بعالم الغيب بسرعة بحيث يحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس مستغنيا
عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية لتقدسه عن لوث
العوائق الجسمية ومفارقته العلائق الطبيعية هذا كلامهم في النفس
الناطقة ومراتبها ثم انه اورد بعد ذلك احكاما ثلثة احدها ان القوة
العاقلة ذلك مجردة اذ لو كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها تستحيل
ان يكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم اصلا او ينقسم

لا سبيل الى الاول لان كل ماله وضع من الجواهر فهو منقسم على ما
مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان معقولا ما لو كانت
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون منقسما
اذ الحال في احد جزئي المحل من الحال غير الحال في جزئه الآخر منه و
وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان لو كان الحلول
سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي
المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء فان المغايرة انما تثبت ان لو ثبت
انقسام الحال فاثبات الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب
وان كانت مركبة وكل مركب لا بد وان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة
امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك البسائط لان
المركب انما يتعقل بتعقل البسائط فلئن قيل لم لا يجوز ان يتعقل
المركب ببعض خواصه اللازمة قلنا المركب اما ان يتعقل ببسائطه
او بخاصته فان تعقل ببسائطه لزم انقسام تلك البسائط بانقسام
القوة العاقلة وان تعقل بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة
لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان يتعقل ببسائطها فيلزم
انقسامها او بخاصة اخرى ويعود الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة
التعقلات الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك

الحاصلة البديهية لو كانت بسيطة لزم انقسامها ولو كانت مركبة
فان عقلت بذاتها كانت معقولة ببسائطها ولزم انقسامها
فان تعقل المركب بالذات لا يكون الا بتعقل بسائطه وان عقلت
بغيرها لم يكن هي نهاية السلسلة وقد فرضناها نهاية لها هف وثانيها
ان تعقل النفس ليس بآلة جسمانية اى القوة العاقلة التي هي آلة للنفس
الناطقة ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية
لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر السن كما هو حال
القوى الجسمانية من مبادى الاحساسات والحركات وليس كذلك
اذ البدن وقواها يأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع
ان القوة العاقلة في ذلك السن يأخذ بالازدياد واما الآفة
الطارية في اواخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق
النفس في تدبير البدن المشارف تركيبه الى الانحلال واشتغالها
بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم انه ينبغي ان يحمل القوة العاقلة
في الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني
تكرارا للاول ولخلا هذا المختصر عن مسئلة تجرد النفس التي هي من امهات
المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع آخر من المختصر وكانا قد اشرنا الى ذكر
في الحكم الاول لما شانه ضعفه وثالثها ان النفس حادثة بحدوث البدن



لانها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن
واللازم باطل لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة في
فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم
الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما
الاول فلاشتراكها وامتناع كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف
ثم اما اشتراك الماهية فقط والا لما اندرجت النفوس المتعددة في
حد واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفات بالماهية في حد واحد
واما اشتراك لوازم الماهية فلاستلزام اشتراك الملزوم اشتراك
اللازم اذ لولا هذا الاستلزام لزم وجود الملزوم في بعض الافراد
بدون اللازم وهذا يبطل الملازمة بينهما وفي هذا الكلام نظر
لانا لا نم ان النفوس المتعددة مندرجة تحت حد واحد وانما يصح
هذا الاندراج اذا كانت لها ماهية ولعلها محدودة وهو اول المسئلة
وكيف يكون النفس محدودة وهي بسيطة عندهم والبسائط لا تحد
واما التعريفات المذكورة لها مثل التعريف المذكور ههنا وقولهم النفس
هي الخ فليس بحدود بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحصل
واما الثالث فلان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القابل لان
الماهية لذاتها لا تستحق العوارض لان ما استحقه الماهية لذاتها

لا ينفك عن الماهية فيكون لازما للعارض والقابل للنفس هو البدن
لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها
مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت
موجودة قبل البدن لم يختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة
قبل البدن فتكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فان قيل لم لا
يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة الفايضة من الفاعل قلت
النفس وما يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فايضة من الفاعل لكن
فيضان العوارض المفارقة من المبداء الفياض مشروطة بمقارنة القابل
واختلاف استعداداته وما يكفي ذات المبداء في فيضانه فهو لازم غير مفارق
واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم
هذه الحجة لجواز اختلافها قبل البدن المتعلقة بها هي بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له ههنا تعويلا منه
على ما سيأتي في الفن الالهيات من بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم
الثاني الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تأييده
فقد حان لنا ان نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستوهبين
من الله التوفيق فيما املناه من اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنة تحقيق
الامال بيديه قال الفن الثالث

الفن الثالث في الالهيات

في الالهيات اقول لما كان العلم الالهي باحثا عن احوال
الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى المادة والموجود الغير المفتقر
الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور العامة او ممتنع والممتنع
حلوله في المادة اما واجب الوجود لذاته او لغيره رتب المص القسم الثالث
الذي هو في الالهيات من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام
الثلثة للموجود الغير المفتقر الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة
وسماها تقاسيم الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها
امورا ينقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم
تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم والمتاخر واخرى الى القديم
والحادث وكذا انقسامها الى الكلي والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود
فان الماهية تعرض لها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب
الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على فصول فالفصل الاول في الكلي
والجزئي الخ اقول لما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي
امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته حاول التنبيه على المعنى المقصود
من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد موجود
في كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف
الشيء الواحد بالشخص في حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد و

والبياض وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حالة
اتصاف بعض آخر بالبياض و اتصاف بعض منها بالطول حالة
اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه انه معنى
واحد معقول حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات
بمعنى ان هذا المعنى المعقول في النفس لا يوجد في الخارج الا بوجود واحد
من تلك الجزئيات واذا وجد بوجود اي واحد من الجزئيات لكان هو
ذلك الجزئي بعينه من غير تفاوت اصلا فلئن قيل المعقول في النفس
صورة شخصية في نفس شخصية فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة
شخصية في نفس شخصية باعتبار ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات
بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود الخارجي غير متأصل في الوجود
ولا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين هكذا قيل ومن الافاضل من
اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية
الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة
الصورة الحالة التي هي مثال له لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي
انما يتصور فيه دون الصورة الحالة التي هي مثال له ضرورة ان الصورة الحالة
لازمة الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الافراد
في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة

بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على
المعنى المعلوم المتميز اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما
الجزئي فلا شك انه موجود في الخارج متعين بتشخصاته وهي العوارض
اللاحقة للطبيعة الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع
وغيرهما وتلك العوارض المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية
في الخارج لان الطبيعة الكلية نفس تصورها غير مانع من وقوع الشركة فيها
والشخص من حيث هو شخص مانع منه فلولا ان التشخص امر في الشخص
زائد على الطبيعة الكلية لما كان كذلك قال فصل في
الواحد والكثير اقول عرف الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من
الجهة التي يقال له انه واحد اي من تلك الجهة وهذا التعريف الذي ذكره فان
الشيء باي جهة تعتبر انما يعلم ان الواحد مقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف
مفهوم الواحد فهذا التعريف يتوقف على معرفة مفهوم
الواحد فتعريف الواحد به تعريف الواحد بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه
فالصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيد بالحيثية
ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لا انقسام له من
بعض الوجوه لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون

التقييد وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم كالتقييد ببعض الحيثيات
فمن جهة الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج
الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور ثم الواحد اما ان يكون واحدا
بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدا بسبب اندراجهما في
جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا
بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج
المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين لمحمول واحد كالابيض او بالموضوع
كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد
وهو ما ليس بعدد ومجتمع من آحاد منفصلة بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال
وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان الماء من شانه
ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى
اجزاء غير متشابهة كالبيت المركب من العلو والجدران والسفل
واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب
لذاته والعقل والنقطة والوحدة واما الكثير فهو الذي يقابل
الواحد باحد هذه المعاني مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم تندرج
تحت جنس واحد والكثير بالموضوع الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد
والكثير بالعدد ما يكون معدودا ومجتمعا من آحاد منفصلة وعلى هذا القياس

القياس هذا ما ذكره المص في اقسام الواحد والكثير وفيه انتشار
ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة
اولا فان كان اشياء متعددة فلابد وان يكون لها جهة وحدة بها
اعتبرت واحدا فجهة الوحدة اما ان تكون مقومة لتلك الاشياء او
عارضة لها او لا تكون مقومة ولا عارضة فان كانت مقومة لها
فاما ان تكون تمام ماهيته لها اولا فان لم تكن تمام ماهية لها فتلك الكلية
واحد بالفصل وان كانت تمام ماهية لها فاما ان تكون تمام الماهية
المشتركة بينها او تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فان كانت
تمام الماهية المشتركة فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية
المختصة بكل واحد منها فهو الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها
فتلك الوحدة العارضة اما محمولة لها على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار
واحد بالموضوع او موضوعة لها لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول
وان لم يكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهي الواحد
بالتعلق كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة
في النسبتين وهي التدبير ليست مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس
والملك ووجه كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مغايرته لكل واحد
منهما في الواقع هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد

اشياء متعددة فهو الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة
اصلا فاما ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة
او يكون فح اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق
كالمفارق وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو الواحد المتصل
بالاتصال او يكون فح اما ان يكون الاجزاء متمايزة في الوضع وهو الواحد
بالاجتماع والتركيب او غير متمايزة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي
المركب من الهيولى والصورتين قال — هداية الاثنان الخ
اقول — لما كان التقابل من عوارض الكثرة والمتعلم عند تصور
الكثرة واقسامه لا يبعد ان يتصور التقابل في بعض افراد الكثرة بتصورها
لما بينهما من اللزوم البين فيتشوق الى معرفة اقسام التقابل على سبيل التفصيل
ويحصل له بسبب اشتباهها عليه تحير ودغدغة اورد هذه الهداية
لبيان ماهية التقابل واقسامه دفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم و
ودغدغته فالتقابل بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد
من جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع وبعدم
اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان نظرا بان احدهما عليه يوجب انتفاء
الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر فلا

فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتواردة على الهيولى اذ لا يصدق
عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع ويظهر
لان التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين
الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم
صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان وقوله
من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف لان المتضايفين كالابوة
والبنوة قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد لكن لا من جهة واحدة بل
من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى ابيه فلو لم
يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة
وعند التقييد به دخلا فيه لانهما لم يجتمعا في الصورة المذكورة من جهة
واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره بعضهم فان الاجتماع
مغن عنه حيث لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان
والمتضايفان والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك
لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما
ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين
فاما ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهما الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع
الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فالعدمي

اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان بالعدم
والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب وكذا في
و فيطر اذ لا نم انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمى
متلازم نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين والاولى
في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما عدم الاخر
اولا وعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل والاخر
عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب
والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا كالعمى واللاعمى او كان وجوديا لكنه
لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون
الاخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب ان يكونا وجوديين
اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا والاخر
عدميا وكلاهما باطلان اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا اما
عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما مطلقا
والاخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين
بالذات اما على الاولين فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف
الى شيء واحد واما على الثالث فلان العدم المضاف انما يعدد ويتمايز بتعدد
ما اضيف اليه وتقابله للباللث واما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق

المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجود شيء وعدم الاخر
غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي عدم المضاف
اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت ان
المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الاخر يجب ان يكونا وجوديين
فهما اما ضدان او مضافان بما ذكرنا من البيان فالضدان هما المتقابلان
الوجوديان الغير المضافين اي اللذان ليس تعقل كل منهما بالقياس
الى الاخر كالسواد والبياض والمضافان هما المتقابلان الوجوديان
اللذان تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر كالابوة والبنوة فان الابوة
لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة امران
احدهما وجودي والاخر عدمي ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع
قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب
والسلب هما امران احدهما عدم الاخر مطلقا كالفرسية واللافرسية
والمتقابلان بالايجاب والسلب يغايران ما عداهما من اقسام المتقابلين
بان تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين
والنسبة انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين بالايجاب
والسلب عدميا انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة اعني

القابل ايضا غير متحققة الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه وان
كان عدم الشي ايضا لكنه ليس عدمه مطلقا بل عدمه عن الموضوع الموجود
في الخارج القابل له فله تحقق ما في الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من
التحقق الاعتبارى كاف في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها في الخارج ليس الا
بحسب الاعتبار فصل في المتقدم والمتاخر اعلم ان المتقدم
هو ماله التقدم كما ان المتاخر هو ماله التاخر والتقدم والتاخر يراد بهما المفهوم
المعروف لكل احد بلا فكر وروية فالمتقدم ينقسم بحسب انقسام التقدم الى خمسة اقسام
الاول المتقدم بالزمان وهو ماله تقدم بالزمان اى كون في الزمان المتقدم كتقدم
نوح على ابرهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو الشي الذى لا يمكن ان يوجد
شي آخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشي الآخر موجودا
وحاصله انه الشي الذى يتوقف عليه شي آخر في وجوده وتقدمه الطبيعى هو كونه
كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودها على وجود الواحد
فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغى ان يزاد في تعريف المتقدم بالطبع قيد كونه
غير مؤثر في المتاخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو
الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابى بكر على عمر رضي الله عنهما
الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدإ محدود لهما وتقدمه
هو ذلك الاقربية وهو اما طبيعى ان لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع

الطبيعى كتقدم الجنس على النوع واما وضعى ان كان المبدأ بحسب الوضع
والجعل كترتب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب اى كتقدم الصف
الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا الى آخرها بالنسبة الى المبدإ المحدود
الذى هو المحراب الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة
الى معلولها وتقدمها بالعلية عليه هو كونه علة فاعلية كحركة اليد فانها
متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانتا معا بحسب الزمان لكونها علة لها
والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه آخر وهو
ان التقدم اما ان يكون بحيث يتحقق عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان
اولا والاول هو المتقدم بالزمان والثاني يكون المتقدم محتاجا اليه المتاخر
اولا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلى اولا وهو الطبيعى
والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون الاقرب منه متقدما وهو الرتبى اولا
وهو الشرفى وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء ايضا لما في الشق الاخير
من المناقشة المندفعة به واعترض على الحصر بان تقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض خارج عن الخمسة اذ هذا التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان
زمان ولا ما سواه من الاقسام وهو ظاهر واجيب بانه زمانى اذ المعنى
بالتقدم الزمانى كون المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضى عدم اجتماعهما
والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر منه فيكون تقدمه زمانيا

لكونه في الزمان المتقدم بل بما هو ماخذ كونه وقبل هذا التقدم طبيعي وليس ببعيد
عن الصواب فان الجزء السابق من الزمان لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم
عليه طبعا قال فصل في القديم والحادث اقول القديم
يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات
وينحصر في المبدأ الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات يوجد منه
وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان
والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي وجوده من غيره كما الشيء
والقديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه وجوده
سبقا زمانيا اي كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده
من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود لا من غيره موجود بالذات
ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان
قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات اللازمة له لامتناع
تخلفها عن المبدأ الاول قديمة بالزمان وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم
بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان
لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم ان كل حادث زماني
فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة سابقة الوجود عليه بالزمان وزمان
سابق على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن

لم يكن ممكنا لذاته لكان ممتنعا لذاته لان امتناع كون المعدوم واجبا لذاته
وهو بعد الوجود ممكن قطعا لامتناع كون الموجود ممتنعا قبله ثم الانقلاب
من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي واذا صح فللحادث قبل وجوده امكان
وهو وجودي اذ لو كان عدما لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون
ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هف بيان الملازمة بانه
لا فرق بين قولنا امكان الحوادث قبل وجوده لا وقولنا لا امكان للحادث
قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو لكن امكانه صفة سلبية فالصفة
السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم
فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان
للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لنفع الكلام حيث حمله على دعوى عدم
الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة
سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين
المعنيين يكون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي
وليس هو مما يقوم بنفسه لانه اضافة تعرض للماهية بالقياس الى الوجود
وان فاضافته تقوم بالغير ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث
لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا الشيء لامكانه
وامتناع تعليل الشيء بنفسه فهو اذن قائم بغيره قبل وجود الحادث وذلك الغير



لا بد ان يكون مادة للحادث والا لما اتصف به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث
الزماني مسبوق بالمادة واما الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا
بالمدة فيعلم من تصور مفهوم الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على المط الاول
حيث دل على سبق المادة بالزمان قال فصل في القوة والفعل
اقول لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال
الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي الصفة التي بها يتمكن الحي من الفعل
وتركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل بسرعة ثم فاستعمل
في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة الى الامكان
بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل
بمعنى الحصول وهو المتعارف بين المنطقيين فان قيل امكان حصول المقدور مع
عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع
عند حصول المقدور مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة لكن القدرة ليست هي
تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الحي من المقدور وهذه
الاضافة زائلة عند حصول المقدور فيكون القدرة زائلة عند حصول المقدور ومثل امكان
حصول المقدور مع عدمه فيكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل
ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الطبائع والقوة بهذا
المعنى هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر هكذا قيل وفيه تامل لان المؤثرية انما

انما تكون كالجنس للقدرة والاختيار لو كانت محمولة عليهما بالمواطاة وليس كذلك
وانما تاثيرا فلان مبدا التغير ليس هو المؤثرية بل ذات المؤثر فان المبدا انما يطلق
على الفاعل لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة نقل من القدرة الى سببها
وهو تاثير القادر ثم منه الى مطلق التاثير ثم منه الى ما به يحصل التاثير وهذا المعنى
هو الذي اراد المصنف بلفظ القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي هو
مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو
مبدأ التغير في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر باعتبار ما من
الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه طبيب بل باعتبار انه
مريض قال انا نرى ان الافعال المعتادة المستمرة الصدور من الاجسام عند تجردها
عما يقتضي فيها تلك الآثار وان افعالها من الامور الخارجة كاختصاصها بأيون
وكيفيات واوضاع مخصوصة وكالحركات وسائر الافعال الصادرة عنها بحيث لا
يكون صدورها عن شيء موجود فيها مغاير لجسميتها المشتركة اذ لو لم يكن
كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة او لا عن سبب مستمر الوجود فيها
بل الاجتماع امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار
والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق
لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فثبت انها صادرة عن القوى
الموجودة في الاجسام وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان يكون تلك الآثار
والافعال الصادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام

كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الاثر والفعل في بعض الاجسام دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح وانه محال قال فصل في العلة والمعلول اقول علة
الشيء ما يتوقف عليه الشيء وهي قسمان الاول ما يتقوم به الماهية من اجزائها ويسمى
علة الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود
الخارجي ويسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل
بل بالقوة وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة
لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة
الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي يكون مؤثرة في
المعلول موجدة له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا وح اما ان يكون
المعلول لاجلها وهي العلة الغائية كالغرض المطلوب من صنعة الكوز او لا وهي الشرط ان
كان وجوديا وارتفاع المانع وان كان عدميا ويندرج في الشرط الموضوع والآلة
ثم ان المصنف اورد هاهنا ثلثة من احكام العلة احدها ان العلة الفاعلية
البسيطة يمتنع ان يصدر عنها اثران وبرهن عليه بان البسيط لا يكون مركبا وكل
ما يصدر عنه اثران فهو مركب فالبسيط [illegible] لا يصدر عنه اثران اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور
الآخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل احدهما في المصدر او لا بل يكونان خارجتين
عنه فان دخل احدهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن
المصدر لامتناع اتصافه بهما من تلقاء ذاته فحيثية صدورهما عنه غير حيثية صدور

صدورهما عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان بعود الترديد فيهما
فان دخل احدهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا هاهنا حيثيتان
اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم التسلسل
او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر فيلزم التركيب هذا هو تقرير هذه
الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نسلم ان الحيثيتين لو خرجتا عن
المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك لو كانتا من
الموجودات الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما
من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى العلة
والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان لا يصدر
عن البسيط اثر اصلا اذ البسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فحيثية
صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة له لانه فان دخلت فيه
لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة له ويعود حيثية اخرى الى
آخر الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد
من حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ
يكفي فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد مع
تينك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد
فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر

واعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ولا يتوقف هذا الحكم على تفسير العلة التامة فسرناها اولا بانها
جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير فليس بجامع
فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول وان يثبت وله بهذا
التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف
المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده
عند وجود علته التامة فاما ان يكون حينئذ ممتنعا عنده او ممكنا والاول باطل
لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود ولكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في
الموجودات الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم
يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده
ويخرجه من القوة الى الفعل فالفرض انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم
افتقار المعلول حينئذ الى ما هو خارج عنها هف اذ قد بطل الثاني بقسميه بطل
المقدم الذي هو نقيض المط فثبت المط وهو وجوب وجود المعلول عند وجود
علته التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود
علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي وقطعنا
النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا
الاعتبار وجود او عدم لكان اما واجبا او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا

ان هذا قال ـــ يبطل به كون الشيء موجودا ازلا ـــ من ان يتوهم
العامة ان المعلول بعدما وجد عن علته لا يحتاج في بقائه الباقي الى
من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك
تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه
وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدون من بقاء البناء بعد زوال
وجود البناء فالمصنف اورد هذه الهداية لازالة هذا التوهم وبيانها
ان كون الشيء موجودا لا يبطل تاثير العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم
بذاته اذا افادته الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء
المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان
لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة العلة
الوجود في حالة وجود المعلول فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل
ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده فيبطل ما توهموه من جواز بقاء
المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة
في المعلول حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في
المعلول حالة وجوده اسف فلئن قيل ينبغي ان يكون افادة العلة وجود
المعلول في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود او في كلتيهما لزم
تحصيل الحاصل وهو محال قلنا لا نم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك لو

التوهم نخ

لو كان معنى افادة الوجود في حالة وجوده تحصيله وليس كذلك بل معناها
ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده استتباع حركة
الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود لا تستلزم
تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس علة للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء
البناء وانضمام بعضها الى بعض وذا غير باق بعد البناء وعلة دوام البناء
واستمراره هي قوة اتصال الاجزاء بعضها ببعض وشدة التيامها المانعة
من انفكاك تالفها وذا باق حسب بقاء البناء فانحسمت مادة الوهم ببطلان
مقالة قال — تعالى في الجوهر والعرض اقول — كل موجود
يختص بوجود آخر ويسري فيه سريانا يوجب اتحادهما في الوضع فالمختص
هذا يسمى حلولا ويسمى الموجود الاول الساري حالا والثاني المسري فيه محلا
ولا بد من ان يفتقر احدهما الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة
احدهما الى الآخر كنسبة الى ثالث فحلول احدهما في الآخر دون ثالث فيكون
ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما ان يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى
الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال
والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف والحق ان افتقار الحال من لوازم معنى الحلول
لان الحال نعت والنعت مفتقر لا محالة فالحال يفتقر بالضرورة وصوله التقسيم
على هذا ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف المحل

الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان اعتبار السريان في
مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان يكون متصفة بالحلول
كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يقال هو الحلول بالاختصاص الناعت
بالاعراض المذكورة اذا تمهد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت في
الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود من شانها ان تتصف
بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم يكن في اتصافها به مفتقرا الى الموضوع
فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما
العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج
في وجوده الى جسم يحله ويقوم هو به واعترض على هذا التعريف بان الصورة بجملته
العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها فيكون
عرضا لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا بان الصور العقلية
للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية
هذه الصورة وادعاء ان عرضيتها لا تنافي جوهريتها بمعنى انه اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع
على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لشيء لا يوجب ثبوت الاخص له وفي
هذا الجواب نظر اذ الصورة العقلية للجواهر حالة قيامها بالنفس موجودة
في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج والقائم بالموجود في الخارج خ

في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصورة قائمة بالموضوع في الوجود
الخارجي فلا تكون جواهر قطعا بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة يطلق
على الصورة العقلية الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد عن اللواحق المادية المتميز
عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية المجوهر بالمعنى
الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس لوجوده كما في الخارج قائمة
بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية
فانما هو بالمعنى الثاني لانها لو وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في
موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر آخر او لا فان
كان فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا
منهما وهو الجسم او لا وهو الجوهر المفارق وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة لو كان
جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة
لانها تعقل الماهية البسيطة ولو كانت مركبا لعقل الماهية البسيطة مركبا اما الصغرى
فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل البسيط لو كان مركبا لكان منقسما فينقسم الماهية
البسيطة الحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان الحلول سريانيا معتبرا اي الحلول
على ما ذهب اليه المشائيون لكن التحقيق يأباه لان الحلول اعم من ان يكون على سبيل
السريان او غيره على ما علمت وايضا تركب النفس في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي الانقسام في

في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت ان كل ما تركب الماهية
في العقل من الجنس والفصل تركيبها في الخارج من المادة والصورة فيلزم
تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالفرض والمنع
واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل
المساواة وعدمها لذاته وقوله لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة
محله كالشكل القابل لهما بواسطة المقدار الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة
المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل لهما بواسطة المقدار
المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء منها بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في
الكم فمعرفتها متوقفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا والاولى
ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل
لان اجزاءه اما ان تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية آخر وهو
المتصل او لا وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود
قادم وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخين وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات
وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية لان كل واحد من
الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي عرض
والعرض والهيئة متقاربا المفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار العروض

في مفهومه والحصول في مفهومها في شيء اي قابل في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة
فقوله هيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة
كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي قسمة يخرج الكم ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية
واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة والنقطة فانه صادق عليهما
مع انهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة واقول اما
النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض
وارد اللهم الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في الاقسام
الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف جنس تحته
انواع اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة
بالكميات والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيف اما ان يكون بحيث
لا يعرض الشيء الا بواسطة الكمية وهي المختصة بالكمية او لا يكون كذلك وحينئذ
اما ان يكون مدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي المحسوسة او لا وحينئذ
اما ان يكون مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية او لا وهي بحكم الاستقراء
في الاستعداد وهي الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة
العسل وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة
الوجل وتسمى انفعالات وكانهم سموا اولا الكيفيات المحسوسة بالانفعالات
لكونها اسبابا للانفعالات في الحواس ولما كانت الراسخة منها لرسوخها اولى

اقوى من غيرها في كونها انفعالا بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة الياء
النسبية للتوكيد والمبالغة على مثال احمري لشديد الحمرة فنزل عنها اسم الانفعال
الذي كان متناولا لها في اول الوضع وبقي اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما
الكيفيات النفسانية فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى
ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة
بالكميات فاما ان يكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة
والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية
فاما ان يكون استعدادا نحو الانفعال كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة
او نحو اللاانفعال كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة
تعرض الشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تعرض للشيء بسبب الحصول
في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة
بازاء حالة اخرى نسبية بحيث لا يعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة
فانه تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها تعرض
لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة ولا انفكاك
بينهما في التعقل واما الملك فهي حالة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله
كالتعمم فانه حالة تعرض للشخص بسبب احاطة العمامة براسه وكالتقمص فانه حالة
عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين نسبة
لاجزائه بعضها الى بعض ونسبة لاجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود

بلغ

الهيئة م

فان كلا منها هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض والى
الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير
اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقولنا اولا احتراز عن الهيئات
العارضة للفاعل التابعة للفعل فانها ايضا هيئات عارضة للمؤثر بسبب التأثير
لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقوله المعنى مادام يقطع اشارة الى معنى هذا
القيد فان الهيئة القارة للمتأثر هي الهيئة الحاصلة له اولا واما ان ينفعل فهو
الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب التأثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع مادام
منقطعا واعلم ان ههنا نسبا وهيئات عارضة لمحل النسب مخصوصة كالجسم في
المكان مثلا نسبة بينه وبين المكان بها يعرض الجسم هيئة وهي كونه في الهواء وفي الارض
النسبة ابتداء هي تلك النسب انفسها ام الهيئات العارضة بسببها اضطربت مقالتهم
في ذلك والمصنف جعلها الهيئات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها والقوم
بخلاف ذلك والتحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام المنافي بغرض نظام عقد
هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم بالصانع اقول لما فرغ عن
الفن الاول المشتمل على ما التزم ايراده فيه من مباحث الامور العامة
حاول الشروع في الفن الثاني الذي رتبه فيما يتعلق بالصانع وصفاته مع
المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته وهو
الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي الموجود الذي
يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته والبرهان عليه انه ان لم

يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المحال واستحالة اللازم
يوجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه ويجب
وجوده بيان لزوم المحال على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته
لكان الموجودات باسرها جملة مجتمعة من آحاد كل واحد منها ممكن معلول
فيكون الجملة باعتبار ان كل منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة
لها والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد ان يكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها
يجب ان يكون علة للكل واحد من آحادها اذ لو لم يكن علة للكل واحد من آحادها
فاما ان يكون علة لشيء منها او يكون علة لبعضها دون بعض وكلاهما محال
اما الاول فلانها لو لم تكن علة لشيء منها لامكن حصول كل منها بل حصول المجموع
بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الجملة من حيث مجموع الآحاد لا غير فلا
تكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثاني فلانها لو كانت علة
لبعض الآحاد دون بعض لم تكن هي بانفرادها علة للجملة بل هي مع علة البعض
الآخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان علة الجملة علة للكل من الآحاد
فلو كانت علة الجملة جميع آحادها او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسه اما على الاول
فظ واما على الثاني فلان بعض الآحاد لو كان علة للجملة كان علة للكل من
الآحاد لما ذكرنا ومن جملة الآحاد هو نفسه فيكون علة لنفسه فثبت ان علة
الجملة ان كانت جميع الآحاد او بعضها يلزم كون الشيء علة لنفسه ومستلزم المحال
البطلان فثبت بطلان المقدم فلا يكون علة الجملة جميع آحادها ولا بعضها

فيكون خارجة عنها وليس لاحد ان يقول اثبات المقدمة بان علة الجملة
خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي ما ادعيناه من بداهتها لانا
نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا انها اولية واثباتها بالمقدمات
المذكورة والادلة المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها وانما يكون منافيا لها لو
كان حصولها منها بطريق الفكر اعني بمجموع الحركتين وليس كذلك فان هذه المقدمة
لكونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل قياسها المنتج اياها الى الحركة الاولى
بل يعرف ذلك بحصول التأمل واذ قد ثبت ان علة جميع الموجودات الممكنة بأسرها
خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم
وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فيثبت لزوم المحال على تقدير عدم الواجب
وبه يحصل المطلوب الذي ذكرنا قال فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته
اقول وجود الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة الا الوجود البحت المجرد القائم
بذاته وبرهانه ان وجود الواجب لو لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا لها
والثاني باطل بقسميه اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على تقدير التغاير
لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب هذا خلف واما بطلان التالي فلانه
لو كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه محال وان كان عارضا وكل عارض معلول
لمعروضه وكل معلول ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب
له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته او امر منفصل عنه فانه
والكل باطل اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود على اثره لما ان الاثر لا يوجد الا

كان حصو

الا بعد التأثير الذي هو افادة الوجود وانها لا تكون الا بعد وجود المفيد
الذي هو المؤثر فالمؤثر متقدم بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذات
الواجب مؤثرا في وجوده لكانت ذات الواجب متقدمة بالوجود على وجوده
فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه محال واما الثاني فلان المؤثر في الوجود
لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود على الوجود
والذات متقدمة بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود
كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى الامر المنفصل
ويلزم منه امكان الواجب وهو محال واذا ثبت ان وجود الواجب لو لم يكن نفس
حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم ببطلان التالي بقسميه
ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المطلوب قال فصل في ان وجوب
الوجود اقول المذكور في هذا الفصل حكمان الاول ان وجوب الوجود نفس
ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب
الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لها لامتناع جزئيته المستلزمة
للتركيب فيفتقر الى موصوفه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان
معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه محال فيلزم تقدم
الذات بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان المؤثر ما لم يجب وجوده لم يجب عنه
وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم وجوب بالذات اذ لو كان وجوبا بالغير

لكان متاخرا ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات
وانه محال فالوجوب المتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه
وان كان غيره ينتقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات الى غير النهاية
فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب وجوده هو عين الذات فيلزم المط واما الثاني
فلان تعين الواجب لو لم يكن نفس ذاته لكان زايدا على الذات عارضا بمثل ما
ذكرناه في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين
على معلوله فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان يذهب التعينات الى غير
النهاية وهو محال او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المط واعلم ان بعض
المقدمات مطعونة في بيان هذه المطالب لوضوحها مما تقدم في الوجود
فلا نشتغل بها قال فصل في توحيد الواجب اقول لو كان في
الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود
وامتاز كل منهما عن الآخر بشيء اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين
اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يتميز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين
اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم
فما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما
باطلان اما الاول فلان ما به لو لم يكن تمام لكان كل منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز

الامتياز فيلزم افتقار كل منهما الى ما به امتيازه وهو خلاف المفروض واعترض
على هذا بانا نختار ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم
ان لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع ويجاب عنه بان ما به الامتياز ان كان
عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا
منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك لو كان تمام الحقيقة كان
ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للشخص هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا
لذاته وهو خلاف المفروض ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهذا خلف
واما الثالث فقد تبين بطلانه والجواب ليس بسديد اما اولا فلانه كلام على السند على
ما لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز لو لم
يكن تمام الحقيقة يجب كونه مقوما اذ لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا
لا محالة والعارض المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فباقي المقدمات مستدرك
وقد تكرر في كلام هذا القائل ان الواجب له نوع منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس بسديد
وان كان مثله صادرا عن بعض المتبحرين لانه انما يصح لو كان للواجب ماهية نوعية
وذا ينافي ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته
قال فصل في ان الواجب لذاته واجب اقول واجب الوجود لذاته
واجب من جميع جهاته اي يجب حصول ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة
غير حاصلة منتظرة حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله وكل
ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول
اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكف في حصول الصفات باسرها لكان حصول شيء من تلك
الصفات من غير ذاته وحينئذ يكون حصول تلك الغير اي وجوده شرطا لحصول تلك الصفة وعدمه



اي على ما هو شرط العدم بها ومتى كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي هي مجردة عن كلا الامرين
شرطي حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجود اذ لو وجب لها الوجود على ذلك التقدير
فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون
حصول الصفة مشروطا بحضور الغير لحصولها للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها الوجود
لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان ذات
الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها الوجود من حيث هي
هي فلم يكن واجب الوجود لذاته وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم فيكون الذات
كافية في حصول الصفات باسرها وهو مفهوم الصغرى واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في
حصوله لو لم يجب حصوله للذات لتوقف وجوب حصوله للذات على امر مغاير للذات
فلا يكون كافية في حصوله وقد فرضنا انها كافية هف فثبتت الحجة بمقدمتيها وحصل المطـ
هذا هو تقرير الحجة وان اعترض عليه من وجوه احدها ان السلوب والاضافات من الصفات
الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات مثل ان
كونها شيئا بين الذات وتلك الامور فان القادرية مثلا نسبة بين الذات ومقدوراتها
وكذا كون الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونها نسبة بين الذات وسلب الحدوث في مفهوم
ان سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا في الصفات مطلقا
وايراد النقض بالصفات السلبية والاضافية وقع نظيره وثانيها انا لا نم ان الذات
لو لم يكن كافية في جميع الصفات كان شيء من الصفات من الغير ولم لا يجوز ان يكون من
الذات بتوسط الغير وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير فلكونها من الغير والسلام
الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط الغير كان الغير جزءا من العلة التامة
لتلك الصفة فيكون وجوده شرط الوجود ها وعدمه شرط العدم ها فيلزم منه ما يلزم من الاول

من غير فرق وثالثها ان التجرد الماخوذ في تالي الشرطية القائلة متى كان حضور الغير
شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذات الواجب من حيث هي مجردة
عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فان تجرد الذات
عن كليهما في نفس الامر مستحيل لامتناع الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة
قوله لانه لو وجب وجودها فاما ان يجب وجودها مع الصفة او لا معها قلنا نختار
انه يجب مع الصفة قوله فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا
بحضور الغير قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحضور قلنا التجرد
بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط الحضور في حصول الصفة فانما يلزم
ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او نختار الشق الثاني ونمنع المقدمات
كما في الشق الاول بعينه ولا محيص عن هذا الاعتراض والاولى في الاستدلال ان
يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب
الصفات
الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانا لو لم نصدق لكان وجوب بعض الصفات
بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما
ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضنا انها غير موجبة اياه
من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اولا ويكون وجوبه لموجب ثان يوجبه
وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب
يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات
باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون
الذات موجبة لجميع الصفات وبعض المطلوب وهو من الفوائد التي لم يسبق ظهورها هذا ليظهر
ولها اضواء قد قرئ ما سبق بشهادة اولئك وهذه منها بان خرج عند العقول عليها

من مارس شيئا من كتب الفن من اول الغفلة قال فصل في ان الواجب لذاته لا يشاركه
اقول الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اى ليس الوجود معنىً
واحدا نوعيا معقولا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتواطؤ خلافا للشارح
على اشخاصه وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى والوجود من حيث هو هو اما
ان يجب له التجرد وعدم كونه عارضا للماهية او اللاتجرد والعروض لها او لا يجب له شيء منهما
واقسام الثاني باسرها باطلة اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود
نفس حقيقته وهو محال لانا نتعقل ماهية الممكن كالمسبع ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن
نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني
فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلاستلزامه كون كل
من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى العلة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذاتيا في ما
اثبتناه من ان ذات الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليها
من وجهين احدهما ان قولكم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نتعقل المسبع مع الشك
في الجملة وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان المط
منها نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجود الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئي
كاف في النقض قلنا قيل المقصود اثبات ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات
في الوجود وهذا انما يثبت ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يفيد
هذه الكلية قلنا المقصود ان الوجود ليس معقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود تلك
الممكنات واذا ثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود معقولا بالتواطؤ
على وجود الواجب ووجود تلك الممكنات وكان الوجود المشترك من حيث هي هي مجردا
لزم ان يكون وجود تلك الممكنات باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارضة

عارضة كما في المثال المذكور وثانيهما انا ان سلمنا انه لو لم يجب شيء من التجرد واللاتجرد
من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك لو كان التجرد وجوديا وليس
كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا
غاية ما في الباب ان الممكن العدمي لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة
العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من حيث هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده
الى العلة العدمية وهو محال وللقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد
منقوض بوجود الواجب فانا نتعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا نحتاج في
اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في
في اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة فانا نتعقل بصفاته
ولذلك نحتاج الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتجنا بعد تعقل
حقيقته الى اثبات وجوده البرهان بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقل ماهيته
لوازم ماهيته وهذا يستلزم عروض الوجود فيه ولعل المتكلم لم يذكر في هذه المسئلة
مذهب بعض الحكماء بتمامه اذ غاية ما ذكر ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي
الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة
لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك
ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجود لا كلية له ولا تعدد ولا عرضية وانما هو امر حقيقي
واحد بالشخص قائم بذاته يوجد منه الماهيات الممكنة بنوع من التعلق غير مدرك بالعقول
البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة عن موجوديتها العارضة القائمة بها الحاصلة
لها بذلك التعلق وكان من يتعقل هذا هو مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين
ومن المقالات المشهورة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق الحق ليس مما يتم بمجرد البحث

قال فصل في ان الواجب عالم بذاته اقول اعلم اولاً ان العلم بالشيء وادراكه
بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة اي يحصل عندها حقيقة الشيء
اما بنفسها او بصورته ومثال مثالها ان ولد فلما ادركنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان
ادراكنا انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة
لنا بحيث لا تغيب عنها قطعاً ويسمى هذا علماً حضورياً واما الثاني فلما ادركنا الانسان
فان الشخص الخارجي منه بحس اولاً بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية اذ شاهدنا شخصاً
بحضور ذلك الشخص عند الحاسة ويتخيل ثانياً بعد غيبة الشخص صورته الخيالية
المقترنة بالغواشي المادية بحصولها في الحس المشترك عند التفاته اليها ويتعقل ثالثاً
حقيقته الكلية بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا علماً انطباعياً ومما ينبغي ان
يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك بذاته لان كل مجرد فهو مدرك
بالذات كما سيأتي بيانه في الفصل التالي لهذا الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة
لذاته المدركة بالذات فيكون مدركاً بذاته فان الادراك ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك
بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله
والا لم يكن حقيقة له فان حقيقة كل شيء هي ما به الشيء هو هو فلو لم يحصل الشيء حقيقته عند
حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها علم يكون تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا تقرر
هذا فنقول واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان مادياً لكان جسماً
او جسمانياً فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني الى محله او الى جزئه وكل
مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكناً وهو محال فثبت ان الواجب لذاته مجرد عن
المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته ينتج ان الواجب عالم بذاته وهو المط
قال هداية تعقل الشيء لذاته اقول لما ذكر ان الادراك هو حصول الحقيقة عند

عند المدرك وكان هذا مظنة لان يعترض بان يقال الادراك بهذا المعنى اضافة
بين العاقل والمعقول والاضافة يقتضي تغاير المضافين ويلزم من هذا امتناع تعقل
الشيء ذاته اذ لو تعقل شيء ذاته لزم كونه مغايراً لذاته وانه محال فيبطل ما ذكره
في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه الهداية دفعاً لهذا الاعتراض
وتقريرها ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو
حصول الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقاً اي سواء كانت الحقيقة
الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور الحقيقة المغايرة
وكذب الخاص لا يستلزم كذب العام فعند تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحضر حقيقة
مغايرة له ويحضر حقيقة الغير المغايرة له او لان كل واحد من افراد الناس
يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير
بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان احدهما عاقلة والاخرى معقولة وانه
بديهي البطلان وايضاً لما كان كل منا ذاته معلوماً بالبديهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك
في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة يقتضي تغاير المضافين
وهما العاقل والمعقول فلا ان ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا يقتضي تغاير
المضافين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء
ذاته فان الشيء من حيث ان من شأنه العاقلية تغاير ذاته من حيث ان من شأنه المعقولية
فاذا تعقل ذاته فهو من حيث الحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقولة فزال الشبهة
بالكلية وانقضى المقصود قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات
اقول واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان على هذا المط
ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات فالواجب لذاته عالم

بسائر المعقولات فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها
في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا
مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلائق المادية المانعة للتعقل
الذي هو الحصول عند المجرد والمجرد بمعزل عن تلك العلائق والنقض بان الواجب لذاته
ممتنع التعقل مع كونه مجردا غير وارد فان امتناع تعقل الواجب بحواس العقول
البشرية لقصورها عن دركه لا لانه لا يمكن ان يتعقل حقيقة الواجب وذلك ينافي امكان معقوليتها
في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا
ايضا ظاهر اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء في العقل
فتعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها في العقل وهذا مقارنتها اياه في العقل وكل
ما يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في
العقل دون الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو
المقارنة لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في الخارج
هو تعقله اياها فكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب
الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء
بالقوة من خواص كون ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بسائر المعقولات وهو الكبرى
ولو جعلنا الكبرى هكذا وكل مجرد يمكنه ان يعلم سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن
للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه لم يلزم منه
المط لسقط عنا في هذه الحجة مؤنة اثبات المقدمة القائلة كل ما يمكن للمجرد فهو واجب
الحصول له وقد تبين لك من هذا ما في كلام المص من التشويش وان منظر فافهم فان

[illegible] بسائر المعقولات

فان قيل اقول هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة في هذا الفصل
وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات
كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب فاعلا وقابلا
للصورة الحاصلة من الشيء في ذاته والتالي باطل اما الملازمة فلانه لو كان عالما فلان
الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فيفتقر الى مؤثر فيها
فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك
الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما لزوم كونه قابلا لها فلان
العالم لا بد وان يكون قابلا لصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان التالي فلان
القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران يعقل كل منهما بدون
الآخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصورة للزم التركيب في ذاته وهو محال
واجاب عن هذه المعارضة بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مستعدا [illegible]
وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له الصورة ومعنى
كونه فاعلا لها انه متصف بالعلية ولا امتناع في اجتماع هذين المعنيين لعدم تنافيهما
واما انهما معنيان متغايران يلزم من حصولهما للواجب التركيب في ذاته فممنوع ايضا
اذ التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان
لها بالقياس الى الصورة وذا غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان
يعرضان لذات الواجب بالقياس الى معلوله المقدور له ثم ان المصنف مال في هذه
المسئلة الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان العلم الباري تعالى بالاشياء صفة قائمة
بذاته زائدة على نفس حقيقته ذهابا منه الى ان العلم بالاشياء انما هو ارتسام صورها
في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة ورد مذهب الحكماء وتأمل من اعتقد

ان علم الواجب هو نفس ذاته جريا على ما يرد على المتكلمين من لزوم كون الواجب فاعلا
وقابلا لعلمه فقد نفى العلم عن ذلك الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل العلم نفس الذات
فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا
الرد انما يتوجه عليهم لو انحصر العلم في الارتسام وهم لا يدعون ويقولون العلم هو
ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام صورة منها فيه
او في آلته فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم قال فصل
في ان الواجب عالم بالجزئيات اقول اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي
تمهيد مقدمات الاولى ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها و
وآثارها اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول اذ هو
مدرك بالقوة في هذه الاشياء من شانها ان يكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا
لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول
لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه اشتراكها للمعلول وذا يقتضي
حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم متغير بتغير
المعلول الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث في
عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم
بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل العلم بطريان العدم
عليه وهذا هو العلم على الوجه الجزئي لمطابقة الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير
المعلوم وهو علم متعال عن الزمان حاصل من العلم باسباب ذلك المعلوم وهو العلم
على الوجه الكلي المشابه لعدم تغيره بالامور الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول
علمك بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان يعلم قبل

قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع
وبعد ما انقضى يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بانه انقضى وهذا العلم زماني
لاحاطة الزمان به بحيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف
المعين الحاصل من العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان
الواقع بين الكسوفين فيعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان فيتعين بالمقايسة
الى الكسوف الاول المعلوم بالنسبة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان يعلم انه واقع
في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف المعلوم وقوعه في ساعة
كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني فيعلم انه في اي ساعة من
اي يوم من اي شهر من سنة من التاريخ المذكور وهو علم حاصل قبل الكسوف ومعه
وبعده لا يتغير بتغيره من الاستقبال الى الحضور ومن الحضور الى الانقضاء متعال عن الزمان
لامكان كونه محيطا بالزمان بان يتصور هذا الجزء من الزمان جزءا من الزمان الممتد من
الازل الى الابد فان قلت قبل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان
لم يكن حاصلا له كما في النظر المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان
بحدوثه قلنا انه ما ذكرته صادق في بعض افراده المختص بنوع متعلق بالمادة لا فيما يجب
تعاليه عن الزمان بحسب ذاته واذ فرغنا من تمهيد هذه المقدمات فنقول الواجب الوجود
لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات
فلانه عالم بذاته على ما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا
في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول الاول ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا
الى ان ينتهي الى آخر المعلولات القديمة في الطول ويسري علمه في الحوادث الغير المتناهية
في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد

واما ان علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان
المعلوم ثابتا ان الجزئي موجود غير معدوم ولعل سيعكس حكم لما ذكرنا في المقدمة الثالثة
من تغير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته تعالى صورتان عقليتان متعاقبتان بحيث لا يجتمع
احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته تعالى فيكون علمه بالجزئيات على الوجه
الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسبما قررناه في المقدمة الثانية وهذا القدر
من البيان كاف في هذا المطلب لكن المصنف نبه عليه بان قال يدركه على الوجه الكلي مثلا
ان يدرك من الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة من
درج كذا حال كون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي من فلك الشمس او في
البروج الشمالية بصفة كونه في عقدة الراس وهكذا الى ان يحصر جميع العوارض اللاحقة
للكسوف وهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يمتنع حمله على كثيرين ولما لم يكن الحاصل
في حق الله تعالى من ادراك الجزئيات سوى ما ذكرناه لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي ولزم
من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات معان كلية ليس الا وهذا تصريح بانه لا يعلم
الجزئيات وهذا خلاف مذهبهم وقد وقع في هذه الزيادة استدراك الخطأ وهو زيادة قوله
وهذا العلم غير كاف الى آخره لعدم افتقار المطلب اليه قال فصل في ان واجب الوجود
مريد اقول اورد في هذا الفصل مطلبين احدهما ان واجب الوجود مريد للاشياء
بمعنى ان ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان
كل ما يصدر عنه فهو عالم به ويصدر عنه لما انه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لا بد
وان يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وغير مناف لماهيته لان الصادر عنه لازم لحقيقته
واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له وهو خير غير مناف لماهيته فانه يصدر عنه
لكماله المقتضي لفيضانه فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا برضاه وهو

وهو المعنى بالارادة فثبت انه مريد لما صدر عنه من المعلولات وهو المطلوب واما انه
جواد فلانه علم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي اي شيء هو موصوف بها لا لغرض عند المستفيد
لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من يهب شيئا ليستعيض
من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا
بل كل ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة مفادة من غير او ثناء او تخلص عن مذمة
او توصل الى كونه على ما هو احسن واليق به فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول واجب
الوجود جواد لانه يفيد الاشياء الوجود والوجود خير محض مرغوب عند كل عاقل
واما انه يفعل هذه الافادة لغرض وشوق الى كمال يحصل من الافادة او يفعله لان
فعله نظام الخير في الوجود اي به ما هو الاليق بالموجودات من النظام المتقرر في عنايته
الازلية فيتوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول محال اذ لو كان فعله
لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد تبين امتناع ذلك فتعين الثاني
وهو انه يفيد وجود الاشياء لا لغرض وشوق الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا
وهو المطلوب قال الفن الثالث في الالهيات اقول قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول
جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما
يتعلق بالجسم بهذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو من شان النفوس
والعقول ليست كذلك لانها لفطرتها مستغنية عن الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام بهذا النوع
من التعلق بل لها تعلق بها بان الاجسام الاثار لها بالعلية والتاثير فلما كانت هي من موضوعات
العلم الالهي كان من الواجب ان يبحث عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي من
هذا المختصر فلهذا رتب المصنف هذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول
قال فصل في اثبات العقول اقول المبدأ الاول جل ذكره بسيط البحت فيه تعدد

حيثيات وكل بسيط شأنه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة معلول
واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اما ان يجوز ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما
ان يكون صادرا عنه قائما بنفسه او بمحل والاول باطل اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض
وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدأ الاول لكان فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان
كان غيره وكان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بواسطة او
بلا واسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور الاثنين
من المبدأ الاول في مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط
فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك وان كان هو العرض
لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو محال فثبت ان المعلول
الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا
لانحصار الجوهر في هذه الاقسام لا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى
على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تقوم بالفعل
الا بالصورة فلا يتقدم عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية
على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم
على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة لفاعل الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى
والصورة فلو كان الصادر عن المبدأ الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر عنه
بلا واسطة كل واحد من الهيولى والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا
بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هف وعلى الاول يلزم صدور اثنين عنه في مرتبة واحدة
وانه محال وعلى الثاني يلزم ما ذكرناه في الشقين الاولين لكونه واحدا منهما الا انه بعينه وايضا
خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت

لكانت النفس فاعلة فعلها وجود الاجسام واذا بطلت الاقسام الاربعة تعين القسم
الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المط فصل في اثبات كثرة
العقول لما اثبت وجود العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت التعدد
وتقرير البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما
ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام
اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب اولا ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر
في الفلك لو كان فلكا آخر فالمؤثر منهما اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا
ولا سبيل الى شيء منهما اما انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي
ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان المحوي اصغر من الحاوي
فظ واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدأ الاول في سلسلة الممكنات الترتيبية اكثر
من بعد الحاوي عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة على المط لان المحوي انما
يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب منه الى المبدأ فاثبات
عدم علية المحوي بابعديته يكون مصادرة على المط والاولى ان يقال ان المحوي اخس من
الحاوي لان المحوي اقرب جزء من الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر وهي اخس
من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس
الاصغر لا يؤثر في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب طبع سليم
يحكم باستحالة الاخس الاصغر مؤثرا في الاشرف الاعظم وهذه المقدمة اقناعية لم يقم
عليها برهان والاولى في ابطال علية المحوي ان يستدل بما سنذكره في ابطال علية الحاوي
من الطريق العام الدال على بطلان كون جسم علة لجسم آخر واما انه لا سبيل الى الاول
فلان لاثباته طريقين احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام

بدان كما علا امتناع عليه جسم لجسم آخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي
لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود الحاوي فان المعلول متأخر عن
العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها لم يجب عنها وجود المعلول واذ
قد ثبت ان وجوب وجود المحوي متأخر عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع وجود الحاوي
لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب وجود المحوي مع
الحاوي فلا يكون وجود المحوي متأخرا عن الحاوي هف واذا امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي
لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي مع وجود الحاوي يلزمه لو وجد الخلاء وامكانه
الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم والا امتنع اللازم مع امكان الملزوم وهو ينافي الملازمة
بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم
بطلان الملزوم فيبطل علية الحاوي للمحوي وهو المطلوب واما الطريق العام فبيانه مبني على مقدمة
وهي ان تأثير جسم في جسم انما يكون بشرط احدهما ان يكون لكل واحد من الجسمين وضع
بالنسبة الى الآخر وهذا بديهي ويشهد به استقراء الاجسام ايضا فان النار انما يؤثر في مثلا
في غيرها بالتسخين اذا كان بينهما وضع المقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضيء ما يقع في
محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي
المؤثر فيه اعني هيولاه وصورته والا لم يكن مؤثرا فيه هف واذا تمهد هذا فنقول اذا
كان جسم ما علة لجسم آخر كان الاول منهما علة لشيء من هيولى الثاني وصورته بحكم الشرط الثاني
وكلما كان كذلك كان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول
والتالي باطل اذ ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا فكذا المقدم فلا يكون
جسم ما علة لجسم آخر وهو يلزم منه المطلوب واما الثالث فلان المؤثر في الافلاك لو كان جسما
لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلته لها في صدورها عنها وهو كذلك لما ذكر لم

